

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على وضع السياسة النقدية في الجزائر
-دراسة تحليلية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف
أ/ بوسالم فاطمة

من إعداد الطالبتين
• بريغن حسينة
• برماد إبتسام

أعضاء لجنة المناقشة / التقييم

رئيسا	جامعة جيجل	الرتبة العلمية	الأستاذ (ة): سويعد فركاجي
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الرتبة العلمية	الأستاذ (ة): بوسالم فاطمة
مناقشا	جامعة جيجل	الرتبة العلمية	الأستاذ (ة): شلغوم عميروش

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

بعد انجازنا لهذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل على إيمادته لنا بالقوة والصبر على مواصلة هذا البحث وإتمامه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا وشجعنا على هذا العمل ونخص بالذكر

الأستاذ: بوبلوطة بلال

وإلى من تكرمت بالإشراف على هذا البحث إذ كان للبحث نورا تسير على ضوء خطواتها وذلك بالنظر إلى سعة صدرها وحكمة توجيهاتها القيمة.

الأستاذة: بوسالم فطيمة

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وخالص الدعاء لأساتذتنا الذين أناروا لنا سبيل العلم والمعرفة.



الإهداء

الحمد لله وممما حمدناه لن نستوفى حمده، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين:

أهدى ثمرة جسدي إلى:

الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى أعز إنسانة في الوجود وقدوتني في الحياة إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية والملاك الطافي القريب لله سبحانه وتعالى

أمي ثم أمي ثم أمي "ملبئة"

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيته وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار الطبيب الودود إلى صاحب الفضل في وصولي إلى هذا المستوى فجزاه الله الجزاء الأوفر وأطال في عمره

أبي الحنون الغالي "محمد الصادق"

وخاصة إلى من بوجودهم قوة ومحببة لا حدود لها جعلهم الله سند لي إخوتي الأعزاء وفقهم الله في حياتهم

" ابراهيم، اسحاق، يعقوب، ايوب "

إلى الدين أمور بحبهم ولا أتصور حياتي من دونهم إلى الأنوار التي أنارت بيتنا إلى رمز سعادتني

أخواتي أحلى ما في هذا الكون: " رانيا، لائل، ريه، هيماء "

إلى خطيبي العزيز الذي ساندني وشاركني هذه الحياة: "لهر"

إلى من رافقتني دربي وقاسمني الفرح والحزن إلى أعز الأخواه والصدقات التي تقاسمت معهم جميع

الأفراح والأحزان، إلى من تقاسمت معها هذا العمل المتواضع: " حسينة "

إلى كل من أذكرهم بقلبي ولم يذكروهم قلبي

إلى أصحاب القلوب الكبيرة ودوى الوجوه النضيرة أجدادي

إلى أستاذتي الكريمة جزاها الله كل خير على ما قدمت لنا "فاطمة بومالو"





الإهداء

الحمد لله وممما حمدناه لن نستوفى حمده، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين:
أهدى ثمرة حصدي إلي:

الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى أعز إنسانة في الوجود وقدوتني في الحياة
إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية والملاك الطافي
القريب لله سبحانه وتعالى

أمي ثم أمي ثم أمي " جميلة "

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيته وتعليمه وتوجيهه والوقوف إلى جانبه ، إلى من أحمل اسمه
بكل افتخار أرجو الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار الطيب الودود
إلى صاحب الفضل في وصولي إلى هذا المستوى فجزاه الله الجزاء الأوفر وأطال في عمره

أبي الحنون الغالي " سعيد "

وخاصة إلى من بوجودهم قوة ومحببة لا حدود لها جعلهم الله سند لي إخوتي الأعزاء وفقهم الله في حياتهم
" زين الدين، محمد، عبد الطيب، سمير "

إلى الدين أمور بحبهم ولا أتصور حياتي من دونهم إلى الأنوار التي أنارت بيتنا إلى رمز سعادتي
أخواتي أجلي ما في هذا الكون: " مسعودة، صبرينة، نوال، مريم "

إلى زوجي العزيز قرة عيني الذي ساندني وشاركني هذه الحياة: " عبد الحكيم "

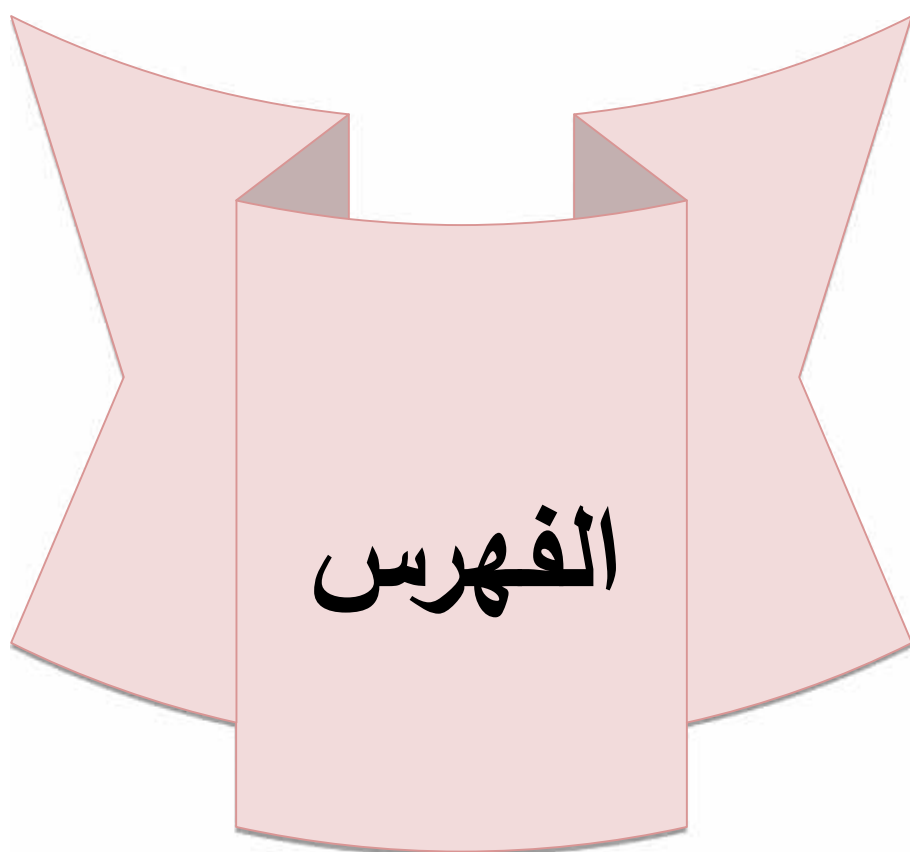
إلى من رافقتي دربي وقاسمني الفرح والحزن إلى أعز الأخوات والصدقات التي تقاسمت معهن جميع
الأفراح والأحزان، إلى من تقاسمت معهن هذا العمل المتواضع: " إبتسام "

إلى كل من أذكرهم بقلبي ولم يذكروهم قلبي

إلى أصحاب القلوب الكبيرة ودوى الوجوه النضيرة أجدادي

إلى أستاذتي الكريمة جزاها الله كل خير على ما قدمت لنا "فاطمة بوسالو"





الفهرس

	العنوان
	شكر وتقدير
	الفهرس
	قائمة الجداول والأشكال
	ملخص
/	مقدمة
الفصل الأول: النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: مدخل عام للنفط
09	المطلب الأول: مفهوم النفط
12	المطلب الثاني: الجغرافية الاقتصادية للنفط
19	المطلب الثالث: تصنيفات النفط
22	المبحث الثاني: أسعار النفط
22	المطلب الأول: مفهوم السوق النفطي
27	المطلب الثاني: السعر النفطي
30	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط
33	المبحث الثالث: الأزمات النفطية العالمية وتقلبات أسعار النفط
33	المطلب الأول: الأزمة النفطية الثانية 1986
35	المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط 2007-2009
37	المطلب الثالث: الصدمة النفطية الأخيرة 2013-2014
40	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: مدخل عام للسياسة النقدية
43	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

الفهرس

44	المطلب الثاني: نظريات السياسة النقدية
51	المطلب الثالث: أنواع وأهداف السياسة النقدية
55	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
55	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
60	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
62	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
65	المبحث الثالث: السياسة النقدية في بعض البلدان
65	المطلب الأول: السياسة النقدية في اليابان
66	المطلب الثاني: السياسة النقدية في كوريا الجنوبية
66	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الأردن
68	خلاصة الفصل
<p>الفصل الثالث: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)</p>	
70	تمهيد
71	المبحث الأول: الجزائر دولة نفطية
71	المطلب الأول: كرونولوجيا قطاع النفط في الجزائر
74	المطلب الثاني: مميزات النفط الجزائري
77	المطلب الثالث: تطور إنتاج واستهلاك واحتياطي النفط في الجزائر
80	المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر
80	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
82	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
85	المطلب الثالث: الإصلاحات النقدية في الجزائر
95	المبحث الثالث: انعكاس الأزمة النفطية على أدوات السياسة النقدية
95	المطلب الأول: انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط على سعر إعادة الخصم (2012- (2019)

الفهرس

97	المطلب الثاني: انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط على معدل الاحتياطي القانوني(2012-2019)
99	المطلب الثالث: انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط على أداة السوق النقدية(2012-2019)
105	خلاصة الفصل
-	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

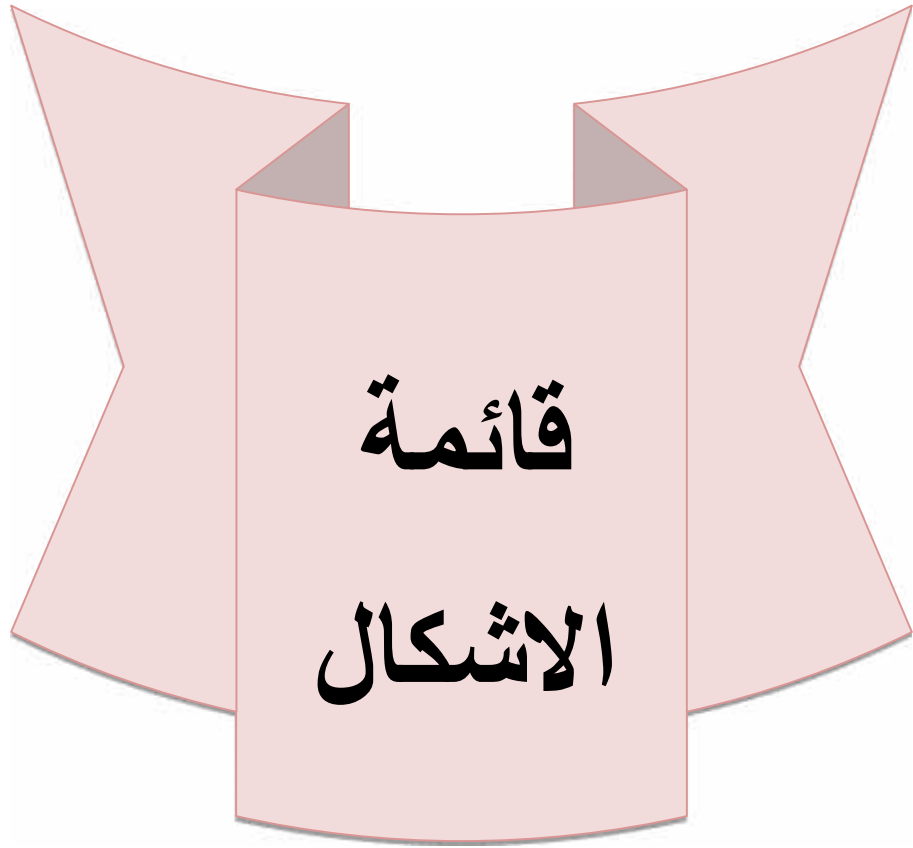


قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاحتياطي الثابت حسب بعض دول العالم 2014-2019	13
02	إنتاج النفط حسب بعض دول العالم 2014-2019	16
03	استهلاك النفط حسب بعض مناطق دول العالم 2014-2019	18
04	أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط	24
05	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك حسب القارات	25
06	أهم الشركات العالمية في إنتاج النفط	27
07	التوزيع الجغرافي لاحتياطيات المحروقات في الجزائر	73
08	تقدير المسافة بينمناطق تواجد المحروقات بالجزائر إلى أوروبا الغربية	75
09	مقارنة بين أنواع النفط دول الأوبك والنفط الجزائري	76
10	الاحتياطي النفطي الجزائري	77
11	الإنتاج النفطي الجزائري	78
12	الاستهلاك النفطي الجزائري	78
13	تطور معدل إعادة الخصم وأسعار النفط في الجزائر 2012-2019	94
14	معدل حساب الاحتياطي الإجمالي وأسعار النفط 2012-2019	96
15	تطور أسعار النفط وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة في الجزائر 2012-2019	99
16	معدل تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة 2012-2019	101



قائمة

الاشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاحتياطي الثابت حسب بعض دول العالم	14
02	الدول المنتجة للنفط حسب بعض دول العالم	17
03	استهلاك النفط حسب بعض دول العالم	19
04	استراتيجية السياسة النقدية	53
05	آلية تأثير سعر اعادة الخصم	57
06	معدل اعادة الخصم واسعار النفط في الجزائر 2012-2019	95
07	معدل حساب الاحتياطي الاجباري واسعار النفط في الجزائر 2012-2019	97
08	تطور اسعار النفط وتسجيلات الودائع المغلة للفائدة في الجزائر 2012-2019	100
09	معدل تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة واسعار النفط في الجزائر 2012- 2019	102

تناولت هذه الدراسة موضوع انعكاس أزمة أسعار النفط على واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014_2019، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الجانب النظري للنفط والسياسة النقدي أما الجانب التطبيقي فقد تناول دراسة تحليلية لدور النفط في الجزائر وتطور العائدات البترولية في هذه الأخيرة كما تناولنا مسار السياسة النقدية في الجزائر ومختلف أدواتها وإصلاحاتها، وتحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير السياسة النقدية في الجزائر بأزمة انهيار أسعار النفط 2014.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر برميل النفط ومختلف أدوات السياسة النقدية لدى ينبغي على السلطة النقدية أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار عند رسم معالم السياسة النقدية وتحديد توجهها بهدف جعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي العام.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأزمة النفطية، السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية.

Abstract

This study dealt with the issue of the impact of the oil price crisis on the reality of monetary policy in Algeria during the period 2014_2019. The objective of this study was to clarify the theoretical aspect of oil and monetary policy. The practical aspect was an analytical study of the role of oil in Algeria and the evolution of oil revenues in the latter. In addition to the course of monetary policy in Algeria and its various tools and reforms. This study attempts to find out the extent to which monetary policy in Algeria was affected by the oil price collapse crisis in 2014.

This study found a correlation between the prices of a barrel of oil various monetary policy instruments. So the monetary authority should take these variables into account in shaping monetary policy and orienting it in order to make it more in line with the general monetary situation.

Keywords: oil prices. The oil crisis Monetary policy. Monetary policy instruments.

مقدمة عامة

أولاً. تمهيد

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية فقد سخر نمط جديد للحياة وأصبح ضرورة للحياة اليومية، لذلك تزايدت أهميته بزيادة الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد جديد يعتمد على الطاقة النووية وغيرها من الطاقات الأخرى وتزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي في جميع الحالات.

والسياسة النقدية من أهم السياسات التي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لدورها الفعال في دعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار النقدي، وتبرز أهميتها في التأثير الكبير على النظام الاقتصادي.

حيث أن الجزائر كبقية الدول التي تسعى إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تبني سياسة نقدية فعالة إلا أن اقتصادها اقتصاد ريعي منذ الاستقلال إلى اليوم وبالتالي نجد كل المتغيرات الاقتصادية لها تأثير بالتقلبات في أسعار النفط، وهذا ما أثبتته الأزمات النفطية وأبرز السياسات التي تتأثر بهذه الأخيرة السياسة النقدية.

ومن هنا يتضح أن هناك علاقة مباشرة بين تغيرات أسعار النفط والسياسة الاقتصادية للدولة، هذا ما جعلنا نبحت في مضمون هذه العلاقة عن مختلف التفاعلات وتأثير ذلك على السياسة النقدية، ومن أبرز هذه المتغيرات في الجزائر، باعتبارها دولة نفطية هو تقلبات سعر النفط ومدى تأثيره على اتجاه السياسة النقدية.

ثانياً. إشكالية البحث:

الأزمة النفطية أثرت على عدة ميادين و من بينها السياسة النقدية و هنا يثار التساؤل التالي:

ما هي انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على السياسة النقدية في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

يعتبر النفط مصدراً طاوياً عالمياً؟

ما مدى أهمية أسعار النفط في الاقتصاد العالمي؟

ما هي أدوات السياسة النقدية؟ و ما هي أهدافها الاقتصادية؟

ما هو مسار السياسة النقدية قبل و بعد الأزمة النفطية 2014؟

مقدمة عامة

ما هي العلاقة بين السياسة النقدية و أسعار النفط؟

ثالثا. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وجملة التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

ترتبط الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري بعوائد قطاع النفط.

إن أزمات أسعار النفط له تأثير مباشر بالإيجاب أو بالسلب على السياسة النقدية بالجزائر من خلال

عوائد الحماية البترولية.

توجد علاقة طردية بين أسعار النفط وتوجهات السياسة النقدية.

رابعا. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع البحث هذا أهميته من أهمية ودور السياسة النقدية في الاقتصاديات المعاصرة وعملها على تحقيق أهداف تتعلق خاصة بالاستقرار النقدي وكذا المالي، كما تكمن أهميته كذلك في مدى خطورة الوضع في الجزائر نتيجة اعتماده على الربيع البترولي، وارتباط كل المتغيرات به بما فيها السياسة النقدية.

خامسا. أهداف الدراسة:

التعرف على موقع النفط في ميزان الطاقة العالمي؛

دراسة مختلف العوامل المؤثرة و المحددة لسعر النفط وتبيان مختلف الاطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية؛

إظهار مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد المحلي والعالمي؛

تشخيص بعض الأزمات النفطية وأسبابها ونتائجها؛

التعرف على توجهات السياسة النقدية في ظل لازمة النفطية 2014.

سادسا. المنهج المتبع والادوات المستخدمة:

تبعنا لمتطلبات معالجة إشكالية الدراسة فإن البحث يستند إلى اللجوء إلى مناهج معينة، حيث تم الاعتماد على:

مقدمة عامة

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى حوصلة دقيقة والالمام بمختلف الجوانب والنقاط النظرية للموضوع والوصول إلى نتائج دقيقة من خلال عملية تحليل وتفسير المنحنيات والجداول وتقديم تحليلا للآثار المترتبة عن الأزمة النفطية العالمية 2014.

سابعاً. أسباب اختيار الموضوع:

وتنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كما يلي:

- الأسباب الذاتية: و تتمثل في:
 - مطابقة توجه الموضوع بتخصص الدراسة.
- الأسباب الموضوعية: و تتمثل في:
 - السعي لمعرفة العوامل التي تؤثر في السياسة النقدية في الجزائر.
 - محاولة التعرف على مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري والعالمي.
 - محاولة التعرف على مختلف أدوات السياسة النقدية في الجزائر والأهداف التي سطرته من أجل تحقيقها.

ثامناً. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم تحديد الجزائر كدراسة حالة من أجل دراسة أثر انهيار أسعار النفط على السياسة النقدية في سنة 2014.

الحدود الزمانية: تلعب الحدود الزمانية في هذا الموضوع أهمية بالغة لذلك تم اختيار الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014_2019.

تاسعاً. الدراسات السابقة للموضوع:

تمكنا من خلال البحث من الاطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا والتي نشير إليها فيما يلي:

- حساني بن عودة، انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014-2018)- دراسة تحليلية، منشورة في مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 3، العدد14، وقد تناولت الدراسة تحليل اثار انهيار اسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية مختارة في الجزائر خلال الفترة (2014-

مقدمة عامة

(2018)، حيث يمثل النفط الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري الريعي، وبذلك فإن أي صدمة نفطية تشكل خطراً على تطورات المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وخير دليل على ذلك الآثار التي تسببت فيها انهيار أسعار النفط 2014 والتي امتدت إلى النواحي الاجتماعية، ولا يمكن القول بسلبية الاعتماد على الموارد الطبيعية في الاقتصاد وإنما المشكل يعود إلى سوء إدارة هذه الموارد الطبيعية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاعتماد المطلق على النفط وسوء استخدام الفائض المالي في سنوات الطفرة النفطية أدى إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري، وتأثره بشكل مريع بالتغيرات السلبية لأسعار النفط.

وتختلف هذه الدراسة التحليلية عن دراستنا في فترة الدراسة، وكذلك دراستهم فهي تتمحور حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة أما الدراسة الحالية فتدرس الأزمة النفطية 2014 والانعكاسات على السياسة النقدية بصفة خاصة.

-سارة درحومة، أثر أزمة انهيار أسعار النفط في 2014 على واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، مجلة آراء الدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 02، العدد 01، تعالج هذه الدراسة التحليلية موضوع أثر الأزمة النفطية 2014 على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، تهدف فيه في الجانب النظري إلى ترسيخ المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها، وعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية والاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي تهدف إلى إبراز السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014 بالإضافة إلى دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والحد من التضخم خلال الفترة الاقتصادية (2014-2018)، وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة النفطية 2014 كان لها أثر كبير على واقع السياسة النقدية، أما من حيث الأداء تمكنت السلطة النقدية من الحد من التضخم.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في المدة الزمنية فقد أضافت سنة للدراسة (2014-2019) وكذلك أضافت تأثير الأزمة النفطية على مختلف أدوات السياسة النقدية.

-البشير عمارة، تأثير الأزمة النفطية على البطالة في الجزائر (2014-2017)، مجلد 4، العدد 1، بتاريخ 20/11/2018، تحاول هذه الدراسة معرفة تأثير الأزمة النفطية صيف 2014 على ظاهرة البطالة في الجزائر وقد أولت الدولة أهمية بالغة لخفض معدلات البطالة عن طريق مختلف سياسات التشغيل وتشجيع الاستثمار وقد أثرت الأزمة النفطية في الاقتصاد الوطني ووضعته في المحك والافلاس فقد أثرت على معدلات البطالة بطريقة غير مباشرة من خلال العديد من المشاريع والاستثمارات العمومية المجمدة وأثرها

مقدمة عامة

على عوامل اخرى كالتضخم والنمو الاقتصادي والموازنة العامة للدولة التي تؤثر مباشرة في ظاهرة البطالة وقد أبانت الدراسة باستعمال اختبار ARDL عن وجود علاقة سلبية عكسية بين مداخل الدولة ومعدلات البطالة في الاجل الطويل فقط.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تدرس أثر الازمة على البطالة بينما الدراسة الحالية فتدرس الانعكاس على واقع السياسة النقدية.

-السعيد بوشول، انعكاسات الازمة النفطية 2014 على أداء الأسواق المالية الخليجية، مجلد 5، العدد 9، في 2015/12/31، هدفت هذه الدراسة الى محاولة التعرف على تاريخ الصدمات النفطية، والتي من خلالها نستطيع أن نقارن بين الصدمة النفطية والصدمات النفطية السابقة، في محاولة للباحث في قراءة لأسباب حدوث الازمة النفطية 2014، وبعدها حاول التعرف على مدى تأثير اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها من بين الدول المصدرة وذات وزن في الساحة النفطية العالمية، وفي الأخير تبيان مدى انعكاسات الازمة النفطية على أداء الأسواق المالية الخليجية، وقد خلص البحث إلى أن الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، قد ساهم في التأثير على اتجاه أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب التأثير المعنوي والتكنولوجي، ويعود إلى أن قرارات شراء أي أصول مالية وبيعها من المستثمرين الماليين، غالبا ما ترتبط بعنصر التوقعات حول أوضاع السوق المستقبلية وتغيراته.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في الحدود المكانية حيث قامت بتحليل الدراسة في الجزائر على خلاف تلك الدراسة التي تمت في دول الخليج.

-لطيفة بهلول، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (200-2014)، مجلد 22، العدد 2، بتاريخ 2019/12/13، تنطلق أهداف السياسة النقدية من الأهداف التي وضعتها السلطات النقدية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة، من هذه الأهداف استقرار المستوى العام للأسعار معناه تعرض الدولة إلى أزمات كبيرة خاصة إذا تدهورت قيمة العملة هذا سيؤدي إلى التضخم. تهدف الدراسة إلى تعريف ظاهرة التضخم وتأثيره على مختلف التغيرات الاقتصادية، كما تم التعرض إلى التعريف بأدوات السياسة النقدية التي انتهجتها ليبيا لمكافحة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإبراز أهمية السياسة النقدية في ليبيا ودورها في معادلة التضخم، خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا بالتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وأن السياسة النقدية

مقدمة عامة

أحد أهم السياسات التي تساهم في مكافحة مشكل التضخم وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما تم تأكيد على أن هناك تأثير واضح للسياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية (2000-2014).

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في الحدود المكانية حيث قامتا بتحليل الدراسة في الجزائر على خلاف تلك الدراسة التي تمت في ليبيا، إضافة إلى تركيزهم على السياسة النقدية والتضخم على خلاف الدراسة الحالية التي ركزت على السياسة النقدية و الأزمة النفطية 2014.

-الخشالي مجلد، تحولات السياسة المالية لدى مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الصدمات السعريّة للنفط، مجلد 20، العدد 1، بتاريخ 2020/11/09، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي هبوط حاد في إيراداتها المالية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط بدا في منتصف 2014 ومن ثم عام 2020 في ظل الأزمة الصحية التي عرفت قيد 2019، حيث تتطلب مناهج إعداد الميزانية العامة اجراءات غير تقليدية بعدم مناسبة أساليبها لمواجهة هذه الأزمة ولمواجهة الصدمات السعريّة، وفي تقديرنا أن التحول إلى أسلوب ميزانية الأداء والبرامج والتخلي على الاعتماد ما يعرف بالسعر التعادلي لأسعار النفط هو الأنسب لمواجهة الأزمة النفطية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تدرس تحولات السياسة المالية أما الدراسة الحالية فحول واقع السياسة النقدية وكذلك في الحدود المكانية التي تمت في دول الخليج.

-Yasmina Guechari, the effect of oil Price shocks on the Algerianeconomy, volume 17, number 1

الهدف من هذه الدراسة هو البحث في أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 باستخدام نموذج الانحراف الذاتي (var) ، متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات تقيس الصدمات النفطية .تشير النتائج القياسية لهذه الدراسة إلى تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري محدود جدا حيث أن الصدمات النفطية تفسر 0-10% فقط من التغير في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي،بالإضافة إلى تتمتع الصدمات النفطية الموجبة بقدر أكبر من القوة التفسيرية للتغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي من الصدمات النفطية السالبة؛ وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري أكثر تأثرا بالصدمات النفطية الموجبة من الصدمات السالبة، كما أنها تستجيب لمعظم متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة

مقدمة عامة

متقلبة لتذبذب أسعار النفط، وتتسبب 8% و6% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي وصافي الصادرات على التوالي إلى تقلب أسعار النفط.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في المتغير الثاني والتي تدرس السياسة النقدية أما دراسة ياسمين قوشاري فتدرس الاقتصاد الجزائري.

-Derradji Aissa.TheRole of oil surpluses، volume2، number 2

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الفوائض النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية وتاريخ واقتصاديات بلدان العالم العربي تتشكل أساسا من قطاع النفط الذي يلعب دورا محوريا في المجالات المختلفة ولمواجهة تحديات المستقبل، الاقتصادات العربية في حاجة لتحقيق تنوع بتغيير الاستغلال السلبي للنفط إلى صناعة استباقية منتجة ومتنوعة على أساس تخطيط محكم وطويل المدى ماليا وصناعيا وتجاريا واجتماعيا للوصول إلى تحقيق نمو كلي، ولذا تحاول الدول العربية أن تجعل من الفوائض النفطية وسيلة لتنويع مصادر الدخل والتقليل التدريجي من الإعتماد على النفط كمصدر أساسي " فردية المورد" ففوائض العوائد النفطية تثير التساؤل عن كيفية استخدامها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كلا المتغيرين حيث اعتمدت الدراسة الحالية على كل من الصدمة النفطية بدل الفوائض النفطية وانعكاسها على السياسة النقدية في الجزائر بدل دورها في تمويل التنمية الاقتصادية العربية و كذلك الحدود المكانية حيث حددنا دراستنا في الجزائر فقط أما دراسة دراجي عيسى فتشمل كل البلدان العربية، إلا أنهما يشتركان في الاهتمام بدراسة قطاع النفط.

عاشرا. هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة و الأسئلة المنفرعة منها تم تقسيم العمل بالكيفية التالية:

يتضمن الفصل الأول الإطار النظري لاقتصاديات النفط، مقسما إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول مفاهيم و أساسيات حول النفط أما المبحث الثاني يتناول أسعار النفط والمبحث الثالث الأزمات النفطية العالمية.

مقدمة عامة

أما الفصل الثاني عنوانه مفاهيم عامة حول السياسة النقدية حيث اشتمل على ثلاث مباحث، المبحث الأول يتعرض لماهية السياسة النقدية والثاني لأدوات السياسة النقدية، أما المبحث الأخير فعنوانه السياسة النقدية في بعض البلدان.

أما الفصل الأخير فقد تم تخصيصه لدراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014، وقد اشتمل أيضا على ثلاث مباحث، وتناولنا من خلاله الجزائر دولة نفطية في المبحث الأول، وتعرضنا إلى السياسة النقدية في الجزائر في المبحث الثاني، ثم انعكاسات أزمة النفط 2014 على أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) في المبحث الثالث.



**الفصل الاول:
النفط والعوامل المؤثرة على
أسعاره**

المبحث الأول: مدخل عام للنفط

المبحث الثاني: أسعار النفط

المبحث الثالث: الأزمات النفطية العالمية و تقلبات أسعار النفط

تمهيد

يبحث الإنسان منذ نشأته عن مصادر طاقة تضمّن له العيش والاستمرار فوق الأرض، ومن أهم موارد الطاقة التي يركز عليها العالم " النفط " نظرا للمكانة الهامة والمحورية التي يحتلها ضمن اقتصاديات الطاقة و هذا بالنظر إلى ما تتميز به من خصائص جعلتها أفضل وأرخص وأجود أنواع الطاقات المستعملة ودوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان حيث أصبح الركيزة الأساسية لاستمرار الحياة فوق الأرض، ووسيلة ضغط في يد الدول المنتجة له كونه يتوزع بشكل متفاوت من منطقة إلى أخرى وقد يندم في بعض المناطق.

ونظرا لهاته الأهمية الكبيرة للنفط ومشتقاته حيث أصبحت تأخذ نسبة معتبرة من التجارة العالمية تم خلق سوق عالمية للنفط يتم التبادل فيها وهذه السوق تعرف تنافس شديد نظرا لتضارب المصالح والصراع القائم حول تسعير النفط والتحكم في المتغيرات التي تؤثر على تقلبات أسعاره.

وبناء على ما سبق تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: مدخل عام للنفط.
- المبحث الثاني: أسعار النفط.
- المبحث الثالث: الأزمات النفطية العالمية وتقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول: مدخل عام للنفط.

بالرغم مما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات إلا أن البترول لازال عنصرا فعالا في الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه أغلبية الدول المتقدمة حيث أن البترول هو الذي يترجع على رأس مصادر الطاقة عامة نظرا لمميزاته وخصائصه والأهمية التي يحظى بها والدور الذي يلعبه في أسواق الطاقة خاصة والأسواق العالمية.

المطلب الأول: مفهوم النفط

النفط كغيره من الموارد له مفهومه الخاص الذي يستمد من مكوناته وخصائصه التي تميزه عن غيره من الموارد وتعطيه أهمية اقتصادية واستراتيجية بالغة وهذا ما يستشير إليه في هذا المطلب:

أولا. مفهوم النفط

1. تعريف النفط

يمكن الإشارة إلى أن النفط هو البترول، وليس هناك استخدام موحد لأي من اللفظين، تستخدم كلمة بترول في البلدان الغربية أما في بلدان أوروبا الشرقية فتستخدم كلمة نفط بدلا من البترول، وفي الدول العربية يتم استخدام كلا اللفظين.¹

النفط كلمة من أصل لاتيني PETROLEUM وتعني PETRO الصخر + OLEOM الزيت أي زيت الصخر وله اسم معروف بالذهب الأسود.²

البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران.³

¹-ضياء الناروز، أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي (المشكلة الاقتصادية - مظاهر الطاقة وأنواعها - النفط- الفحم - الغاز الطبيعي-

التنمية المستدامة - الاقتصاد الأخضر - التنوع الاقتصادي)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص: 55.

²- خالد أمين عبد الله 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 : 13.

³-مصطفى ديبون ما هو البترول؟، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، 80-280 1981 :

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

إن تواجده في الطبيعة إما يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا وحتى غازا، فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط فيكون البترول ثقيلًا، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفًا وأغلب البترول الجزائري يكون من هذا النوع.

وعرفه آخرون على أنه مادة عضوية طبيعية تتشكل من بقايا الكائنات الحية ويسمى باللاتينية البتر ويعني زيت الصخر وهو مادة سوداء لزجة تكون في شكل سائل في الغالب ويستخدم في إنتاج الطاقة.¹

ومن هنا ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف النفط بأنه:

هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية ، لونه بني أو اخضر غامق، وقد يكون اسودا أحيانا عديم اللون. ويتميز كذلك برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

ويتكون البترول في الطبيعة من تحلل المواد العضوية الناتجة من انضمام الملايين من الحيوانات والنباتات الميتة عبر ملايين السنين في طبقات من الطمي الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين.

ويتكون النفط من حيث الوزن من:²

-الكربون بنسبة تتراوح بين 82.2 % و 87.1%؛

- الهيدروجين بنسبة تتراوح بين 11.7 % و 14.7%؛

-الأكسجين بنسبة تتراوح بين 0.1 % و 4.55%؛

- النيتروجين بنسبة تتراوح بين 0.1% و 1.5%؛

- الكبريت بنسبة تتراوح بين 0.1 % و 5.5%؛

2. خصائص النفط

ترتبط خصائص النفط بطبيعة أو كيفية استعمالها واستغلالها، مما تكسبها أهمية بالغة في تزايد منفعتها

ومن أبرز خصائصه:

-خاصية التكنولوجيا الفنية: ترتبط بتطور أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية؛

¹ - مصطفى ديبون،
² - ضياء الناروز،

: 13.

: 56.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

- إنتاجية العمل العالية: (الميزة الإنتاجية) حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى خاصة المنافسة لها بديلة؛
- مرونة الحركة النفطية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم؛
- الاستعمال الواسع والغير محدود: حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات....¹
- بالإضافة إلى خصائص أخرى:²
- الوزن النوعي ودرجة الجودة (API)؛
- اللزوجة: هي درجة مقاومة البترول للتدفق؛
- نقطة الاحتراق ونقطة التوهج: من أجل معرفة جودة الزيت في الحقل؛
- الخواص الكهربائية: لتفسير التسجيلات البؤرية الكهربائية لمعرفة أماكن تجمعات البترول.

ثانياً.أهمية النفط

إن للنفط أهمية كبيرة من جميع النواحي سواء كانت طاغوية أو اقتصادية أو تجارية وسياسية والتي تتمثل فيما يلي:

1.الأهمية الطاقوية والاقتصادية: إن النفط بالدرجة الأولى له أهمية كبيرة من الناحية الطاقوية والاقتصادية وتتمثل فيما يلي:³

-الأهمية الطاقوية:يعتبر النفط مصدراً أساسياً للطاقة، حيث أن تطور الدول عليها التوسع في مجال استخدام الطاقة من أجل توسيع وتطوير النشاطات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية أو غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى ونموها، إضافة إلى ذلك فإن النمو يرافقه تحسن المستوى المعيشي.

¹ - سالمى محمد دينوري، دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، مجلة اقتصاديات المال وا

367.

² - سفيان عمراني ر تغيرات سعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية 2000-2015 ،1، مكتبة الوفاء القانونية، : 23-24.

2018

³ - اديات الوطن العربي 1 امعة المقترحة، طرابلس ليبيا 2000 : 99.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

-الأهمية الاقتصادية: يتم التأكد من أهمية النفط في إنتاجه وتصديره، وبالتالي الأهمية من خلال العوائد التي تتحقق مقابل هذا الإنتاج والتي ارتفعت خلال السبعينات بشكل كبير ومهم، وبقيت مرتفعة رغم الانخفاض الواضح فيها خلال الثمانينات وهذا ما يجعل أهميتها مستمرة، إن أهميته لا تبرز فقط من خلال العوائد الآتية من إنتاج النفط فحسب بل تبرز من خلال طبيعة استخدام هذه العوائد. حيث أن قطاع النفط يدمج مع باقي أجزاء الاقتصاديات الأخرى بالشكل الذي يساهم في تطويره، كما يساهم في تطوير فرص العمل بشكل مهم، إلا أن إسهامه المباشر في توفير فرص العمل يبقى محدود حتى وإن إتسعى لأن في بدايته يكون منخفضا وذلك بسبب أن القطاع النفطي يعتمد على تكنولوجيا متطورة نسبيا، ويستخدم المزيد من رأس المال، إلا أن واقع الحال لا يتطابق مع واقع إسهام هذا القطاع في توفير فرص العمل بشكل غير مباشر.

2. الأهمية التجارية والأهمية السياسية: تتمثل فيما يلي:¹

-الأهمية التجارية: تكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد التحول الاقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر رئيسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي للنفط، وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية وكانت نتيجة تطور ذلك التطور السريع الذي شهدته التجارة النفطية منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نظرا للطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة.

-الأهمية السياسية والاستراتيجية: يعد النفط محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لمل يتمتع من مزايا هامة وعديدة فهو سلعة استراتيجية للدول وعليه تستند هذه الأخيرة وأمنها ومن خلال سيطرتها عليه تتحكم في الصراع العالمي، إضافة إلى أهميته واستراتيجيته

المطلب الثاني: الجغرافية الاقتصادية للنفط.

الجغرافيا الاقتصادية هو علم يهتم بدراسة موقع الموارد الاقتصادية على سطح الكرة الأرضية من حيث الإنتاج والاستهلاك التوزيع في العالم:

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

أولاً. الاحتياطي النفطي: يعرف احتياطي النفط بأنه كمية حجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخراجه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف ويتغير الاحتياطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة. يقسم الاحتياطي النفطي إلى ثلاثة أنواع:¹

1. الاحتياطي المؤكد (الثابت): ويقصد بذلك كميات النفط المؤكد وجودها فعلاً في باطن الأرض حيث تؤكد الدراسات والمسموحات الجيولوجية والهندسية إمكانية استخراج هذه الكميات في المستقبل وذلك على أساس التكنولوجيا المعروفة والسائدة وكذلك على أساس مستويات الطلب والتكاليف والأسعار السائدة في الوقت الحاضر.

الجدول 01: يوضح حصة الدول العربية من الاحتياطي المؤكد (2014-2019) الوحدة: مليار برميل

	2019	2018	2017	2016	2015	2014
أوبك	706.75	706.74	704.74	706.15	701.33	701.3
الدول العربية الأخرى	8.98	8.93	8.93	8.93	8.93	9.3
إجمالي الدول العربية	715.74	715.67	715.67	715.08	710.26	710.6
دول أوبك العربية	675.34	700.63	700.53	699.72	664.82	694.5
أوبك	932.00	953.86	953.86	956.37	948.50	1008.1
إجمالي العالم	1252.00	1248.10	1248.10	1242.60	1220.90	1454.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

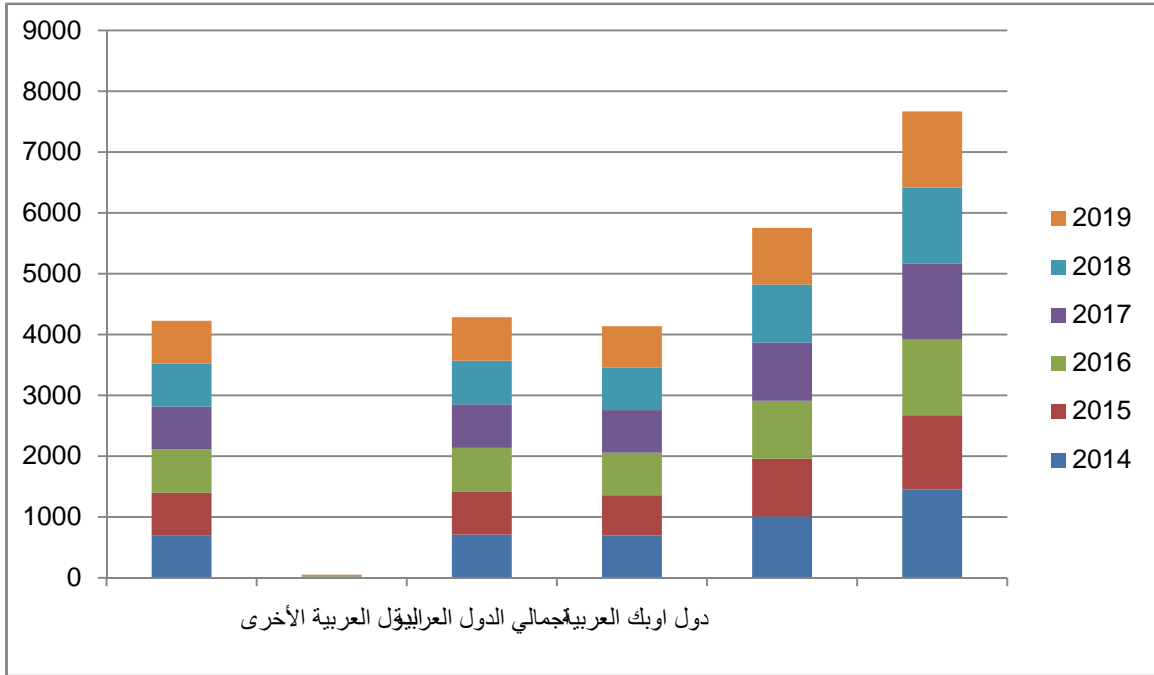
- التقرير الإحصائي السنوي 2019.

- التقرير الإحصائي السنوي 2020.

¹ - محمد بن محمد الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، 1، العبيكان، الرياض، 2007 : 72.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

الشكل 01: أعمدة بيانية توضح الاحتياطي الثابت حسب بعض الدول في العالم



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير الإحصائي السنوي 2019.

- التقرير الإحصائي السنوي 2020.

من الجدول نلاحظ أن الاحتياطي العالمي المؤكد تزايد من سنة 2014 إلى سنة 2019 و هذا راجع لزيادة الاكتشافات وعمليات التنقيب المستمرة عن النفط وتطور وسائل التنقيب والبحث حيث يركز الاحتياطي العالمي في مناطق الدول العربية إذ تساهم من الاحتياطي العالمي بما يعادل 1961.3 ألف برميل حيث تساهم فيه دول منظمة أوبك بما يعادل 2051.8 ألف برميل والدول العربية الأخرى بما تبقى.

وتساهم دول الأوبك في الاحتياطي العالمي لسنة 2019 بما يعادل 29958.0 ألف برميل ودول الأوبك العربية بما يعادل 22820.8 ألف برميل سنة 2019.

2. **الاحتياطي المحتمل:** هي عبارة عن الكميات النفطية والمكتشفة علميا ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية. إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد وجوده من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كميات أو جوانبه الاقتصادية. ويزيد احتمال وجودها 50% وتعتبر هذه الاحتياطات من التقييمات الأكثر واقعية والأقرب إلى احتياطات البترول، ويرمز لمجموع النوعين (P2) أو (م2).

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

3. الاحتياطي الغير مكتشف: وهي تعرف بكميات النفط التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وآبار غير معلومة حتى الآن ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول رغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن ولكن يمكن تقديره اعتمادا على المعرفة بماضي الاكتشافات السابقة وبالتالي فهي تمثل الإنتاج في المستقبل وعموما مستوى الثقة أو فرصة استخراج هذه الاحتياطات تتراوح بين 10% و 50%، وبشكل عام ومع مرور الزمن تصبح في المستودعات أو البركة النفطية، الاحتياطات الغير مكتشفة والاحتياطات المحتملة والاحتياطات المؤكدة ومجموع هذه الأنواع من الاحتياطات هي الاحتياطات المكتشفة.

ثانيا. الإنتاج العالمي للنفط

يعتبر الإنتاج من النفط حديث العهد إذا ما قورن بإنتاج الفحم أو المعادن الرئيسية الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالنفط ويحدث ذلك في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة. ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود من طرف الدول المتخلفة الحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها ويستخدم النفط كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية.¹

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

الجدول 02: يوضح تطور الإنتاج العالمي للنفط من سنة 2014 إلى سنة 2019 الوحدة: ألف برميل/يومياً

	2019	8201	2017	2016	2015	2014	
أوبك	23601.8	23782.6	23296.6	23578.7	22846.7	21550.0	
الدول العربية الأخرى	1013.2	1013.6	1029.0	1042.0	1035	1103.7	
إجمالي العربية	24615.0	24796.2	24325.5	24620.6	23882.2	22653.7	الدول
دول الأوبك العربية	22820.8	22990.3	22508.9	22758.3	21991.8	20690.4	
أوبك	29958.0	32284.0	32536.2	32655.9	31862.0	30742.0	
إجمالي العالم	87058.0	87250.0	85540.0	79955.8	78677.6	76237.3	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2019.

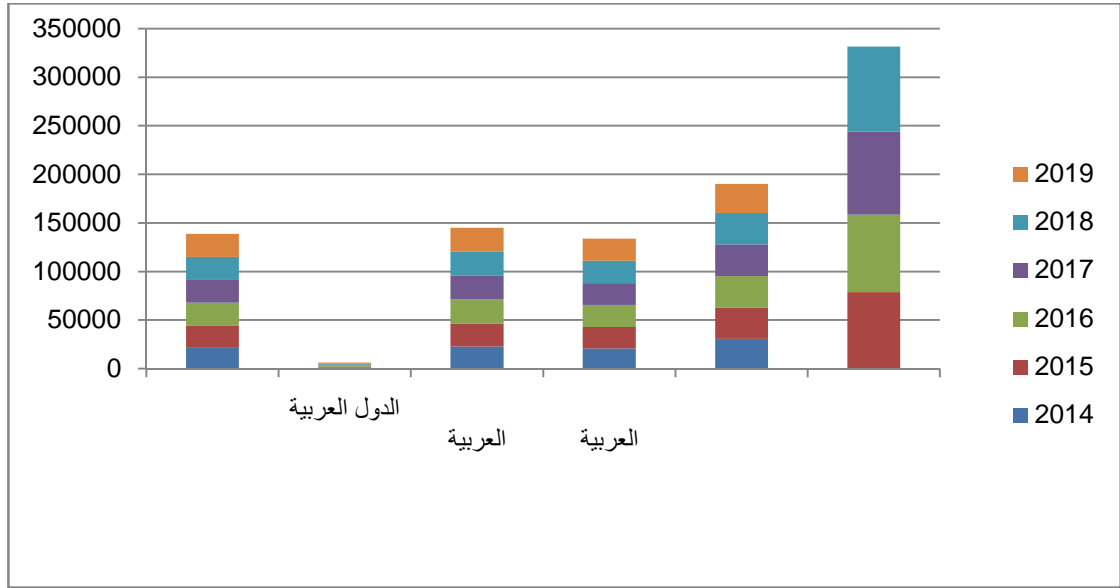
-التقرير الإحصائي السنوي 2020.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الإنتاج العالمي شهد زيادة طفيفة في سنة 2016 مقارنة بعام 2014 ويعود ذلك إلى التحسن الاقتصادي الذي شهدته عدد من الدول الصناعية وكذلك بدأ إنتاج دول الأوبك لكميات إضافية من النفط الصخري كما حافظت دول أوبك العربية على صادراتها كأكبر منطقة إنتاج في العالم في عام 2016 بـ 31.789 مليون برميل يومياً ودول الأوبك بإنتاج 11.716 مليون برميل يومياً ثم تليها الدول الأخرى.

تصدر دول الأوبك الإنتاج العالمي لسنة 2016 بإنتاج يقدر بـ 12.354 مليون برميل يومياً من الإنتاج العالمي وهذا راجع لاستغلالها للنفط الصخري من ما جعلها تأخذ الصدارة من الإنتاج ثم تليها دول أوبك بإنتاج يقدر بـ 12.349 مليون برميل ثم تليها دول الأوبك الأخرى ثم الدول العربية الأخرى.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

الشكل 02: أعمدة بيانية توضح الدول المنتجة للنفط في سنة 2014 إلى 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2019.

-التقرير الإحصائي السنوي 2020.

ثالثا. الاستهلاك العالمي للنفط

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستهلاك شهد تزايد كبير ومستمر من سنة 2014 إلى غاية 2016 من 88.722 مليون برميل ليصل إلى 96.558 مليون برميل. وذلك بسبب الأزمة العالمية لسنة 2014. حيث شهد في 2017 تناقص وتزايد في 2018 وفي 2019 شهدت تناقص وذلك راجع للتطور الصناعي والتكنولوجي فيها، وتوسع استخدامات النفط ومشتقاته.

إذا فكل من احتياطي النفط والإنتاج والاستهلاك يشهد زيادة وارتفاع حيث يركز الإنتاج والاحتياطي في دول أوبك ودول الأوبك وإما الاستهلاك فيتركز في الدول الصناعية ذات الأنشطة المتوسعة والكثافة السكانية المرتفعة.¹

¹ - محمد بن محمد الشيخ، : 75.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

الجدول 03: يوضح استهلاك النفط لبعض بلدان العالم الوحدة: ألف برميل مكافئ نفط/يوم

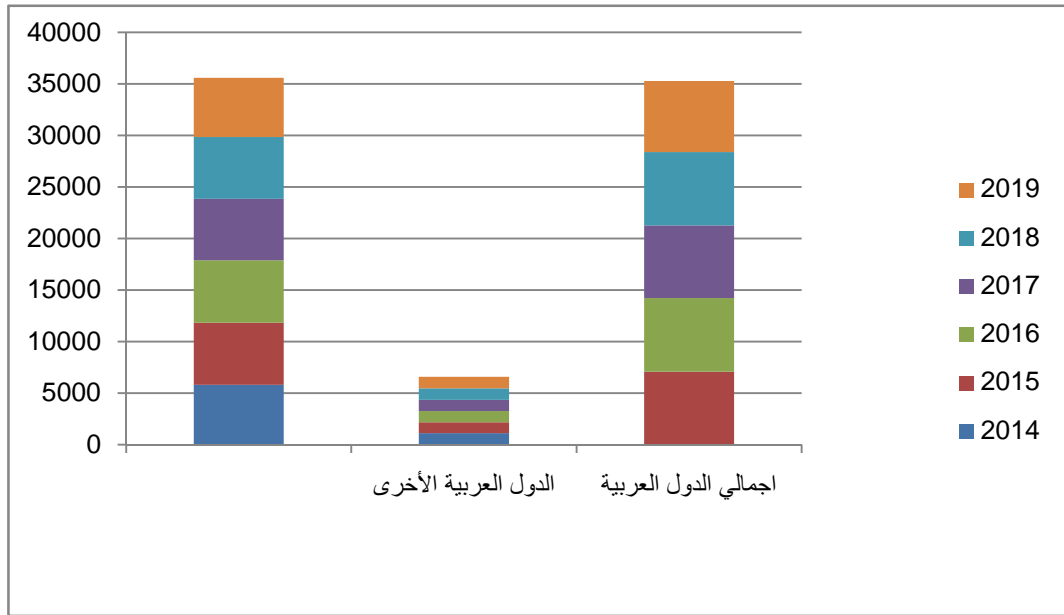
2019	2018	2017	2016	2015	2014	
5758.2	6002.7	5960.5	6052.3	6018.7	5807.4	أوبك
1124.3	1111.8	1091.3	1087.6	1063.6	1104.9	الدول العربية الأخرى
6882.5	7114.5	7051.7	7139.9	7082.3	6913.3	إجمالي الدول العربية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2019.

-التقرير الإحصائي السنوي 2020.

الشكل 03: أعمدة بيانية توضح استهلاك النفط خلال السنوات 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2019

-التقرير الإحصائي السنوي 2020

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

المطلب الثالث: تصنيفات النفط

للنفط تصنيفات عديدة يمكننا إدراجها في ما يلي:

أولاً. **التصنيف حسب درجة كثافة النوعية:** وتعتبر من أهم المؤشرات بالدلالة على جودة النفط وتقاس بوحدة المعهد البترول الأمريكي API وتعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتها وتتراوح بين 1 و 60 درجة وكلما كانت درجة منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر بناء على هذا المقياس يصبح للنفط 3 أنواع:¹

1. النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من درجة 35 ° فما فوق مثل النفط الخام الجزائري الليبي والقطري.

2. النفط الثقيل: درجة كثافة نوعيته 28 ° فما فوق دون ذلك تكاليفه مرتفعة والمستخرجات من الثقيلة (مازوت، إسفلت) مثل النفط الخام المصري والسوري.

3. النفط المتوسط: تكون درجة كثافته النوعية بين 28 ° و 35 ° مثل النفط الخام السعودي والكويتي.²

وقد وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك نظاما مرجعيا خاصا بها عرف ب "سلة أوبك"، وهو عبارة عن متوسط 7 خانات محددة من النفط وهي:

-الخام العربي الخفيف السعودي؛

-خام دبي الإمارات؛

-خام بوني الخفيف النيجيري؛

-خام صحاري جزائري؛

-خام ميناس الاندونيسي؛

-خام تيا خوانا الخفيف الفانزويلي؛

¹ - ميهوبي مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)، مذكرة ماجستير غير مسيلة، 2012 : 24.

²-Sophie Chautard LE PITROLE: De Boeck Groupe Vocatif Imprimé France 2Trimestre 2008 Page :16.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

-خام إيستموس المكسيكي.

ثانيا.التصنيف حسب نسبة الكبريت في النفط الخام: وتزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى:¹

1.النفط الحلو:قليل الكبريت أكثر طلبا وأعلى ثمنا في السوق النفطية كما أن مشتقات النفط كالجازولين وزيت التدفئة تتمتع بسوق رائجة هي الأخرى.

2.النفط المر:نسبة الكبريت فيه كبيرة.

ونظرا لوجود أصناف مختلفة من البترول فقد تم الاتفاق بين مقاولي النفط على اختيار أنواع محددة وتكون بمثابة معيار للجودة على أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلعة البترولية، وعلى المستوى العالمي اختير خام " برنت " في المملكة المتحدة ليكون مرجعا عالميا، حيث يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية ويتكون من مزيج نفطي من 15 حقلا مختلفا في منطقتي برنت وتيتان في بحر الشمال التي تنتجان نحو 500 ألف برميل يومي، وهو النفط الخفيف بسبب وزنه النوعي البالغ 38° حسب معهد البترول الأمريكي وانخفاض نسبة الكبريت فيه التي تصل إلى 0.73% وبناء على الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فإنه بشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة النفط أوبك بنحو دولار للبرميل وسعر أقل من غرب تكساس بدولار.

¹-زغبي نبيل، ثر السياسة الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، 2012، .122:

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

المبحث الثاني: أسعار النفط

إن التداول الواسع للنفط والدور الذي يلعبه جعله سلعة استراتيجية تأخذ نصيبا هاما من التجارة العالمية ولهذا دعت الضرورة لإيجاد سوق لتداول هذه السلعة الاستراتيجية تجمع البائع والمشتري من أجل ضبط سعر هذه السلعة كون هذا الأخير يتميز بالتذبذب والتقلب وهذا ما لا يؤثر على الأطراف الفاعلة في هذه السوق وسنتناول في هذا المبحث السوق النفطية والأسعار فيها والأطراف المتحكمة فيها:

المطلب الأول: السوق النفطي

تعتبر السوق النفطية سوق فريدة من نوعها كونها تكتسي أهمية استثنائية لأنها سوق لمورد ناضب وذو بعد سياسي، وتخضع السوق النفطية إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلال كبير في ميزان العرض والطلب.

أولاً. مفهوم السوق النفطي

1. تعريف السوق النفطي

تتحدد الأسعار في السوق النفطي كبقية أسواق السلع والخدمات نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب. والسوق النفطي هو السوق التي يتم التعامل فيه بمصدر مهم عن مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية، وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات النفطية. ومنه فالسوق النفطي هو مكان يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك وفقا لقوانين العرض والطلب¹.

2. خصائص السوق النفطي²

-كونه سوق أكثر تنافسية: حيث يتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر على السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشر.

¹ - مجلد ميلود، مجلة الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو الملائمة أكثر مع السوق، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002 :70.

² - خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2016 :23.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

-أنه سوق شفاف: حيث أصبح السوق البترولي العالمي أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات الأزمنة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

-سوق التكتل (الكارتل والمنظمات والبيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطي على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي يتبعها كل منها، إلى غاية وصول سمعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، وقد ظهرت أول هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تليها الهيئات المنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، وأوبك(الدول العربية المصدرة للنفط) والوكالة الدولية المطابقة.

-عدم مرونة العرض والطلب: تتميز السوق النفطي بعدة حواجز الاستثمارات جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل، سيؤدي في نهاية المطاف إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام، ومن ثم سينعكس ذلك على القرارات المتعلقة بالاستثمار في قطاع المحروقات.

ثانيا. الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطي العالمي

يتميز السوق النفطي بوجود عدة أطراف فاعلة فيها، طرف ممثل للدول المنتجة وطرف ثان ممثل للدول المستهلكة والطرف الثالث يمثل الشركات النفطية

1. من ناحية الدول المنتجة

-منظمة الأوبك OPEC

إن أوبك مجموعة من الدول لها أهداف مختلفة ووسائل محدودة في التأثير على سوق النفط العالمية وتأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" عام 1960، عقب تخفيض شركات النفط العاملة في الدول المصدرة للنفط أسعار النفط المعلنة، في هذا العام والعام السابق له. تعتبر منظمة الأوبك من المنظمات القائمة بين الحكومات أي إنها ذات بعد دولي، حيث اجتمعت بعض الدول المنتجة للبترو في بغداد العراق وهذا بين 10-14 سبتمبر 1960، ضم ممثلي كل من إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا وتم إعلان تأسيس هذه المنظمة وكان هدف المنظمة الأساسي منع تخفيض الأسعار والعمل على زيادتها.¹ وتهدف هذه المنظمة إلى:²

- التنسيق بين الدول الأعضاء والسياسات النفطية وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية والجماعية؛
- إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية للتغلب على التقلبات الضارة؛
- احترام مصالح الدول المنتجة وضمان حصولها دخل، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال النفط؛

¹ - معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج -
² - " ورهاناتها المستقبلية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017 : 5.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على أن تستوفي هذه الدول الالتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي.

يوضح الجدول التالي الدول المنتمة إلى منظمة الأوبك وسنوات العضوية إضافة إلى نوعية نفط كل دولة.

الجدول 04: يوضح أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط

الدول	نوع النفط	تاريخ العضوية
العراق	البصرة الخفيف	انضمت سنة 1969
فنزويلا	خام ميرايا	انضمت سنة 1960
إيران	الخام الثقيل	انضمت سنة 1960
المملكة العربية السعودية	الخام العربي الخفيف	انضمت سنة 1960
الكويت	خام التصدير	انضمت سنة 1960
ليبيا	خام السدر	انضمت سنة 1962
الإمارات العربية المتحدة	خام مريان	انضمت سنة 1967
الجزائر	صحاري بلند	انضمت سنة 1969
نيجيريا	خام بوني	انضمت سنة 1971
الأكوادور	اورينت	انضمت سنة 1973
الغابون	رابي الخفيف	انضمت سنة 1975
انغولا	خام جيراسول	انضمت سنة 2007
غينيا الاستوائية	زافير	انضمت سنة 2017
الكونغو	جينو	انضمت سنة 2018

المصدر: د.قصري محمد عادل، كرمة كمال، آفاق الدول المصدرة للنفط "الأوبك" ورهاناتها المستقبلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية-، العدد 37، 2019، ص:64.

-الدول المنتجة خارج الأوبك

هي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة أوبك، تنتج هذه الدول ما يقارب 60% من الإنتاج الكلي في العالم ومعروف عن هذه الدول أنها منتجة ومستهلكة في نفس الوقت للنفط أي أنها تصدر وتستورد، لأنها تعتمد على الصناعة لهذا يرتفع طلبها على النفط، وتعتبر تكليف إنتاج النفط في هذه الدول مرتفعة مقارنة بدول منطقة لأوبك وأكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والنرويج، كندا، البرازيل وبريطانيا والصين والمكسيك وكازاخستان.¹

¹-سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015 (دراسة تحليلية و ياسية) 1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2018 : 133.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

الجدول 05: يوضح الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك حسب القارات

أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك	أوروبا	روسيا، النرويج، إنجلترا، كازاخستان، الدنمارك، أذربيجان، إيطاليا ورومانيا
أمريكا الجنوبية	البرازيل، كولومبيا، الأرجنتين، ترينيداد وتوباغو، البيرو	الشرق الأوسط	عمان، سوريا، اليمن
إفريقيا	مصر، السودان، الكونغو، تونس، تشاد	آسيا والباسفيك	الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفيتنام، استراليا

المصدر: خومية فتحة، أثر الازمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر-دراسة حالة الفترة (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي محمد الحاج البويرة، 2018، ص: 24.

2. من ناحية الدول المستهلكة

-وكالة الطاقة الدولية

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة (coordination group Ennery).

وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للنفط، ولقد انضم عدد اخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة، وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز:¹

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للنفط من ناحية أخرى؛
- إحلال المصادر البديلة محل النفط في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العالمي لنتائجها؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية؛

¹قويدري فوشيح بوجمعة
سعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009 :54.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

• تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية، على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترو، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلت العرض البترولي.

-الشركات النفطية العالمية¹

تعرف الشركات النفطية العالمية على أنها شركات متعددة الجنسيات عملاقة، تسيطر على السوق النفطية العالمية لمدة تقارب الخمسين عاما، تسعى دائما لإعادة صياغة الظروف الاقتصادية والسياسية لصالحها، وهي تجسيد لمبادئ الرأسمالية الحديثة، وتتميز بهيكل ضخم لرأس المال وهيكل متنوع من القوى العاملة. في إطار ممارستها لنشاطاتها تضع هذه الشركات مجموعة من الاستراتيجيات تتمثل في:

• استراتيجيات قصيرة الأجل:

➤ الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق الآمنة سياسيا في الدول خارج الأوبك؛

➤ التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية؛

➤ السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.

• استراتيجيات طويلة الأجل:

تتجلى أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة وتتمثل في:

➤ التنمية الديناميكية لمختلف أنواع الطاقة، لها أهمية بالغة لضمان هذه الشركات مكانتها في السوق الدولية؛

➤ السيطرة على التكنولوجيا الحديثة التي هي أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية طويلة الأجل، وبالتالي الضغط على الأسعار.

¹-خوميعة فتيحة، زمات النفطية على سياسة الاتفاق العام في الجزائر- (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

24-25.

طور ثالث تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي محمد الحاج البويرة، 2018

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

الجدول 06: يوضح أهم الشركات العالمية في إنتاج النفط لسنة 2014

اسم الشركة	ملكية الشركة	تاريخ التأسيس	عدد البراميل المنتجة يوميا
1 أرامكو السعودية	شركة وطنية	1933	12,7
2 شركة النفط الإيرانية	شركة وطنية	1948	6,1
3 أكسون موبيل	متعددة الجنسيات	1999	5,3
4 شركة النفط الصينية	شركة وطنية	1988	4,4
5 شركة بريتيش ربول يوم	متعددة الجنسيات	1978	4,1
6 شركة شيل	متعددة الجنسيات	1907	3,9
7 شركة السونطراك الجزائرية	شركة وطنية	1962	1,4
8 شركة ايني	متعددة الجنسيات	1953	2,2
9 شركة ستانويل	متعددة الجنسيات	1972	2,1
10 شرك ولوكأويل	متعددة الجنسيات	1991	2,1

المصدر: سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000 2015 (دراسة تحليلية وقياسية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة قناة السويس، 2016، ص: 101.

المطلب الثاني: السعر النفطي

باعتبار أن النفط هو سلعة ومادة استراتيجية حيوية وأساسية وللصناعة وهامة للتجارة الدولية تؤثر في العديد من المجالات وتتأثر بالعديد من العوامل، يتم إتباع مجموعة من الآليات بهدف تحديد سعر هذه السلعة وهذا من أجل إحداث توازن في السوق النفطية.

أولاً. تعريف السعر البترولي

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية المعبر عنها بالنقود.¹

ثانياً. العوامل المحددة لأسعار النفط

هناك العديد من العوامل المحددة لأسعار النفط نذكر منها:

1- ميلود مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص: 59-60.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

1. العوامل المرتبطة بالمدى الطويل

وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط في المدى الطويل وفيما يلي عرض لبعض تلك التفسيرات:¹

-**المنهج الحدي ومبدأ الندرة:** يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليل أسعار النفط على المدى البعيد، فيقوم تفسير الندرة على حقيقة شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد متوفر بكميات ناضبة في الأرض وبالتالي فأى زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لا بد من وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى الوصول إلى نقطة النضوب.

-**تحليل أثر المنافسة:** يرى العديد من الاقتصاديين أن قوى تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، كما يعتقد بقوة الاتجاه الانكماشى في السوق النفطية العالمية إلى درجة تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

-**احتكار القلّة:** إن هذا المنهج قائم على أن السوق النفطية العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة أي سعر النفط يزيد عن متوسط التكاليف المتغيرة إلى زيادة حجم الإنتاج إلى غاية الوصول إلى الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية وتؤدي التخمّة المتوقعة إلى انخفاض الأسعار، وما إن تصل الأسعار إلى معدل يقل عن التكاليف المتغيرة تتراجع معدلات الإنتاج فتشهد السوق النفطية انخفاض في الطلب الذي يقلل من حجم الإنتاج وبالتالي تعاود الأسعار الارتفاع مجدداً.

2. العوامل المرتبطة بالمدى القصير²

هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير، يمكن انجازها في الآتي:

-**عوامل الطلب:** إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول يعتبر عاملاً مساعداً في تغير الأسعار؛

-**عوامل سياسية:** قد تكون ناجمة على الحروب أو اضطرابات عمال مصافي النفط مما يؤدي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمية أو توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط؛

-**عوامل فنية:** تلعب هذه العوامل دوراً مهماً في تحديد الأسعار، فكلما كان فصل الشتاء بارداً كلما زاد الطلب على منتجات النفط وهذا بدوره سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح؛

-**المضاربات والتوقعات:** تلعب المضاربات أحياناً في بورصة النفط العالمية دوراً مؤثراً في تحديد أسعار النفط خاصة وأن تلك المضاربات مبنية على توقعات المضاربين باتجاه سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة أو المنتجة.

¹ - ميلود بورحلة : 61 :

² المرجع نفسه، : 62 :

3. عوامل أخرى¹

إلى جانب العوامل السالفة الذكر توجد عوامل هامة أخرى ونذكر منها:

- الموقع الجغرافي: ومن خلاله تتحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام؛
- التقدم التكنولوجي: حيث تلعب التقنيات المستخدمة في استخراج النفط دور هام في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وزيادة كفاءة العمل مما يؤثر على الأسعار؛
- العرض: والذي يعتمد على الاحتياطات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة، إلى كميات النفط المستخدمة منها والطاقت الإنتاجية والتصديرية المتاحة.
- كما يمكن أيضا اعتبار الاحتياطي البترولي من بين العوامل المؤثرة في أسعار النفط إلى جانب كل من العرض والطلب، بالإضافة إلى التنظيمات الدولية للطاقة والتي تعتبر بدورها من أهم المؤثرين على أسعار النفط.

ثالثا.أساليب تسعير النفط

تطور تسعير النفط الخام مع تطور السوق النفطية العالمية والأطراف الفاعلة فيها، وفيما يلي تسعير النفط في عدة مراحل:²

1.التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع

-نظام التسعير المعلن 1880-1936: تميزت هذه الفترة بثبات الأسعار واستقرارها، وكانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق إعلانها رسميا هي شركة" ستاندر أويل أوف نيو جيرسي" وذلك عند آبار الإنتاج، ثم أصبح الإعلان عنها يتم في موانئ التصدير مع تزايد مناطق الإنتاج، ومع ظهور شركات نفطية أخرى أصبح تسعير النفط يتم بعد توحيد أسعار النفط الخام.

نظام نقطة الأساس الأحادية 1936-1939: ويتم من خلال هذا النظام حساب كل أسعار الخامات العالية بناء على سعر النفط الخام في خليج المكسيك مضاف إليه تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، وتم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لارتفاع تكاليف إنتاجه.

-نقطة الأساس المزدوجة 1939-1945: بعد اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط، ثم اختيارها كنقطة أساس ثانية للتسعير بعد موافقة الشركات النفطية الكبرى، وأصبح بإمكان المستوردين أن يدفعوا أسعارا معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجيين إليهم، ومن العوامل المؤدية إلى إتباع هذا التسعير:

- قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبه من استهلاك واسع للنفط وتعذر وصول الإمدادات النفطية الأمريكية.
- تزايد أهمية النفط الشرق الأوسط مع تزايد الاحتياطي والإنتاج منه.

¹ - ميلود بورحلة،

² -خوميحة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

• سيطرت الشركات البترولية الأوروبية على نفط الشرق الأوسط ورغبتها في الحصول على أرباح عالية من هذه المناطق وتخفيض تكاليف الحصول عليه من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مارست ضغوطا على الحكومة الأمريكية وشركاتها النفطية لتغيير نظام التسعير السابق.

-نظام نقطة الأساس المتعادلة الأساس المتعادلة 1945-1950: حيث تمت معادلة نقطة منظمة الخليج العربي وخليج المكسيك بميناء " ساوثمبتون " غرب إنجلترا، وذلك بعد تزايد أهمية النفط الشرق الأوسط واكتساحه للسوق النفطية، وتزايد الطلب العالمي على النفط، كما أن ارتفاع تكاليف النفط الأمريكي ساهم في تعزيز هذا النظام.

2. التسعير في ظل سيطرت شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية

-نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960: وقد حدد هذا النظام على أساس سعر النفط الأمريكي في الخليج المكسيك، وظل هذا النظام ساريا حتى تأسيس منظمة الأوبك.

-نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970: وعرفت الأسعار في هذه الفترة انتعاش، حيث فرضت أوبك السعر المتعامل به وذلك وفق نظام سعر الإشارة لنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى.

-نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979: عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من طرف منظمة الأوبك والذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق " كاراكاس " في ديسمبر 1970، والذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف الكثافة النوعية للنفط، واتفاقية " طهران " في فيفري 1971 والتي نصت على رفع أسعار النفط الخام، اتفاقية "جنيف" في ديسمبر 1972 والتي نصت على مراعاة تغيير سعر صرف الدولار في تسعير النفط، ومنذ 1973 انفردت أوبك بتسعير النفط وفق سلة خاماتها.

3. التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية: بعد أزمة 1973 طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام تقاديا لتقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول خارج منظمة الأوبك مما قلل من سيطرت المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال امام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط¹

لاشك في إن الشخص المطلع على نشرات النفط سيلاحظ انه لا يوجد هناك سعر ثابت لبرميل النفط، بل هناك معادلة سعريه تعتمد على صيغة معينة، مبنية على نشرة معينة، ولا بد من أن هذا التذبذب راجع إلى عوامل نذكرها فيما يلي:

أولاً. الاضطرابات السياسية:

يجب التذكر أن ما يحدث في أي بلد لا يمكن تعويضه في بلد آخر وهناك نقطة جوهرية تشير إليها وتتمثل هذه النقطة بنوعية النفط، إذ ليس بالضرورة أن يكون ما ينتج ببلد معين يمكن تعويضه بالنوعية ذاتها في بلد آخر، علماً أن مصافي النفط ليست قادرة على استيعاب كل أصناف النفط، بل إن كل مصفاة مصممة حسب نوعية معينة للنفط ضمن مواصفات لمعدلات معينة وبالتالي سيكون قادر على توفير الإيرادات النفطية لسد الكلف كالحرب.

ثمة مشاكل سياسية تحدث أيضاً في دول أخرى مثل فنزويلا ذات العلاقة السيئة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتهديداتها المتكررة من حين إلى آخر، والتي تلعب دور كبير في الاضطرابات النفطية، لاسيما أن فنزويلا لها ثمان مصافي كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستورد نحو 60% من استهلاكها النفطي علماً أن الدول الخمسة الرئيسية التي تعتمد عليها أمريكا في وارداتها النفطية هي المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، كندا، والسعودية أي أن أي اضطراب في الدول المنتجة سيؤثر عليها بالتأكيد تماماً كما حدث إبان الحرب العراقية - إيرانية، حيث توقف الإنتاج النفطي في العراق تقريباً في حين هبط الإنتاج الإيراني إلى النصف حيث ارتفعت أسعار النفط ثم عاودت الهبوط ليصل سعر البرميل إلى نحو 7 أو 8 دولارات بحلول سنة 2016.

أما النقطة الرئيسية التي لعبت دوراً هاماً في زيادة الأسعار، فتدور حول أن أمريكا تمثل المستهلك الرئيسي للنفط، وبالتالي فإن ما يحدث في أمريكا سيكون له التأثير الأول والكبير جداً علماً أنه لم يتم بناء مصفاة نفطية جديدة في الولايات المتحدة منذ ثلاثين سنة.

ثانياً. العوامل الجوية: وتتمثل بالأعاصير والزلازل وغير ذلك فمثلاً ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من 70 دولار للبرميل في أمريكا توقعاً لتبعات إعصار كاترينا، كما حدثت أضرار تسببت في توقف جزء كبير من إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك، إضافة إلى تدمير العديد من منشآت الإنتاج وأبراج الحفر في تلك المنطقة، قد ضاعفت من آثار الأزمة أنه لم تكن هناك طاقات بديلة سواء من النفط الخام أو من مصافي النفط علماً أن عدد الأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة في 2005 بلغت رقماً قياسياً في تاريخها وفي شدتها.

كما يحدث بين الحين والآخر أن تكون بعض مواسم الشتاء قارسة البرودة فيتحول الاستهلاك الرئيسي من البنزين إلى السولار خاصة في شمال شرق الولايات كنيويورك و واشنطن وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار غالباً.

ثالثاً. المضاربات في الأسواق النفطية: ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة، ويعتقد أنها ظاهرة تتسحب على جميع أسواق البورصات العالمية. فالمعاملون في هذه الأسواق لا يكتفون للسعر الحقيقي للنفط لكي يتمكنوا من مواصلة عمليات البيع والشراء.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

ويعد نفط (برنت) عامل رئيسي في تسعير كثير من النفوط الأخرى من الرغم من أنه لا يزيد على 20 شحنة سنوية، وربما اقل من ذلك. وفي منطقة الخليج العربي يعتمد نفط دبي ونفط عمان مؤشرا لتسعير النفط المتجهة شرقا الى اليابان والصين وغيرهما. علما أن نفط دبي لايتجاوز انتاجه 200الف برميل يوميا.

رابعا. المخزون النفطي الأمريكي: ذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية لتحديد مخزون النفط الخام والمشتقات النفطية. وبالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين. وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعيا في أسعار النفط وليس بشكل سنويا.

خامسا. مصلحة شركات النفط:من مصلحة تلك الشركات أن ترتفع أسعار النفط لاسيما كلما حان الوقت لتسعير وتأمين مخزوناتها.

يكثر الحديث حول اسعار المشتقات النفطية في العالم وارتفاعها الكلي. وهنا من الضروري أن يكون واضحا أن 80% من أسعار البنزين والمشتقات الاخرى تذهب للضرائب وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لجالون النفط لا تتجاوز 17% من السعر المعلن للمستهلك، أما الباقي فيذهب للضرائب، ولم يكن عاهل السعودية بعيدا عن الحقيقة حيث أعلنت للمرة الأولى إبان زيارتها للولايات المتحدة ردا على شكاوى ارتفاع أسعار النفط، لأنه الأجر للدول المستهلكة لتخفيض الضرائب المستوفاة على النفط المستوردة بدلا من مطالبة الدول المصدرة بخفض أسعار النفط.

المبحث الثالث: الأزمات النفطية العالمية وتقلبات أسعار النفط

المطلب الأول: الأزمة النفطية الثانية 1986

هي أول أزمة نفطية تميزت بانخفاض حاد في أسعار النفط وانعكست سلبا على مصالح الدول المنتجة،

وهذا الانخفاض في الأسعار إنما كان نتيجة للأزمة التي حدثت عام 1973.

ففي عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار النفط بدء من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

أولا. أسباب الأزمة النفطية 1986

يمكن تلخيص أهم الأسباب في النقاط الموالية¹:

- عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة الأوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل: فنزويلا والجزائر يعملون على تحقيق إيرادات نفطية كبيرة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية وأعضاء مثل الإمارات العربية المتحدة وإيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية وسياسية؛

- عدم احترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينيات؛

- الدور الذي لعبه منتج النفط من خارج الأوبك في بتخفيض الأسعار خاصة النرويج وبريطانيا، مما جعل دول الأوبك ترضخ لتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدى للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا؛

1- ية موري،

ي التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة قياسية-

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي للنفط تقلصت تلك النسبة إلى 60%، ورغم دعوة الأوبك بقيت الدول المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك، مما جعلها تتخلى عن سقف الإنتاج؛

- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى 1973، مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي بحوالي 10 مليون برميل يوميا.

- توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العالمية للنفط، وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربيين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

ثانيا. آثار الأزمة النفطية 1986

خلفت الأزمة النفطية 1986 العديد من الآثار على مختلف اقتصاديات العالم، ويمكن ذكر هذه النتائج

كما يلي:¹

1. أثر الأزمة على الدول النفطية المنظمة للأوبك

- بعد أن فشلت الأوبك في سياسة التسعير بسعر البيع الرسمي اتجهت إلى سياسة أسعار السوق منذ 1988، مما أدى إلى ظهور خامات مرجعية جديدة بالإضافة إلى العربي الخفيف في منطقة الخليج العربي مثل: البرنت و خام دبي ومزيج عمان؛

- انخفاض صادرات الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية من 219.5 مليار دولار سنة 1980 إلى 68.1 مليار دولار سنة 1988، ومن جهة أخرى فانخفاض الصادرات النفطية لدول الأوبك من شأنه أن يطيل عمر الاحتياطي النفطي لديها، كما يشجع الدول النفطية على العمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل الاعتماد شبه الكلي على إنتاج وتصدير النفط؛

- انخفاض معدل النمو في الدول النفطية (التي يصنفها صندوق النقد الدولي إلى 18 بلد 13 منها هي أعضاء الأوبك) في الفترة 1982-1987 بحوالي 5 مرات عما كان عليه في السبعينيات (من 5.9% إلى 1.1%)؛

¹ - نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009، 82-84.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

-نقص مداخل الدول النفطية في تلك الفترة شجعها على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتجنب المشاريع غير الضرورية والتي لا تحتل أهمية في التنمية الاقتصادية، وأمام هذا الوضع وجدت الدول النفطية نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في برامجها التنموية والبحث عن سبل أخرى لتمويلها باللجوء إلى المديونية في ظل تفاقم العجز في ميزانياتها وحدوث أزمات اقتصادية داخلية.

2. أثر الأزمة على الدول الصناعية الكبرى

- ظهرت احتمالات انخفاض الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى لأنها كانت مكلفة، وزاد الطلب على النفط حيث ارتفع استهلاكه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 5% في الثلاثي الثاني من 1986 وبالنسبة للشركات النفطية الكبرى فقد تقلصت هوامش ربحها من 18.4 مليار دولار في 1985 إلى 8 مليار دولار في 1986 وعلى هذا الأساس انخفضت عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف والاستثمار في النفط؛

- انخفاض قيمة الواردات النفطية، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة لذلك في سنة 1983 حوالي 45 مليار دولار؛

-انخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.

المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط 2007-2009

أولاً. أسباب تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2007-2009

شهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة موجة من التقلبات، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:¹

-اضطراب الإمدادات النيجيرية في ربيع عام 2008 الذي أدى إلى مزيد من الانخفاض في عرض خامات النفط الخفيفة ومنها المساهمة في ارتفاع الأسعار، كما أن الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي أدى إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس؛

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

- انخفاض حجم الطلب العالمي على النفط بفعل الأزمة المالية العالمية في ديسمبر 2008.
- جاذبية المضاربة على النفط بين المستثمرين في الأسواق المالية، حيث يقومون بعمليات الشراء عند انخفاض الأسعار و عملية البيع بعد عملية ارتفاع الأسعار؛
- الطلب على النفط: ذلك أن التغيير في الطلب بمعدلات تفوق التغيير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.

ثانيا. آثار تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2007-2009

تتمثل الآثار التي خلفتها هذه الأزمة على اقتصاديات العالم فيما يلي¹:

1. على الدول المصدرة للنفط

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية وتدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفعتها؛
- انخفاض الصادرات النفطية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية؛
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتتويج صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

2. على الدول النامية المستوردة للنفط

- انخفاض قيمة الواردات من النفط هذه الدول حسب درجة اعتمادها على النفط المستوردة؛
- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية؛
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول النفطية والتي بدورها خفضت من وارداتها من هذه الدول وبالتالي انخفاض صادراتها وانخفاض الإعانات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية.

¹ - التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 8-7 أبريل 2008 :8.

المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2013-2014

أولاً. أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014¹

1. الأسباب الاقتصادية

تمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة في التأثير على أسعار النفط ويمكن تحديد ستة أسباب يمكن إيجازها كالتالي:

-الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نمت إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70% تمثل زيادة في العرض بمقدار 4 مليون برميل يومياً، فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعاشاً مع زيادة إنتاج من النفط والغاز الصخريين وتراجع الواردات منها.

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج دول أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يومياً، وكان ذلك مفاجئاً للأسواق، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر 2014 ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015.

-عامل التكنولوجيا

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو 34 إلى 35% في بحر الشمال تستخرج 50% وفي خليج المكسيك تستخرج 55% والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الإنتاج 1% تضاف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.

¹ تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

-ارتفاع إنتاج النفط الصخري

إنتاج النفط الصخري الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 8,97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري.

-الدورة الاقتصادية الرأسمالية

يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الاستهلاكية للنفط من أسباب انخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3,6 فقط مقابل 3,2 في 2014 ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت بـ 1,1 مليون برميل يوميا فقط، الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار ومناقسة شديدة بين كبار البائعين، حتى أن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار واحد عن كل برميل للمشتريين في آسيا، و 40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.

-ارتفاع سعر صرف الدولار

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، و يتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

2. الأسباب غير الاقتصادية¹

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيوسياسي، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك وبالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية و باعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق

الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

الآسيوية "مؤشر دبي وعمان" بالإضافة أنها خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "مؤشر أرجوس" بنسبة 10% كما قامت برفع إنتاجها إلى 9,704 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2014 مقابل 9,597 مليون في أوت وبررت السعودية أسباب التخفيض بالرغبة في الحفاظ على عملاتها والسعي لكسب عملاء جدد في السوق.

ثانيا. آثار أزمة النفط لسنة 2014

تتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له كما يلي¹:

1. على البلدان المستوردة

استفادت الدول من جراء تقلبات أسعار النفط ومن بين الدول المستفيدة من هذه التذبذبات: الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة مثل (الصين، الهند واندونيسيا) وفيما يلي إيجاز لأهم الآثار الإيجابية التي حققتها هذه الدول:

-ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي؛

- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في العديد من القطاعات كالمواصلات، الزراعة والصناعة؛ وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها مثل: البتر وكيمياويات والألمنيوم؛ - انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري.

2. على البلدان المصدرة

المصدرة بدورها لم تسلم من شرارة هذه التقلبات التي كان تأثيرها سلبي عموما على هذه البلدان، وفيما يلي عرض لأهم ما شهدته اقتصاديات هذه الدول:

- انخفاض مداخيل الدول المصدرة للنفط، ماجعل ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوط؛ - حدوث انكماش اقتصادي في روسيا قدر بـ 4.5% سنة 2015، إضافة إلى انهيار في قيمة العملة المحلية؛

¹- رباح أرزقي و أوليفي هيلان شار، مدونة الصندوق، سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا <http://blogmontada.imf.org/?p=3350> تاريخ الاطلاع 2021-05-17 22:02.

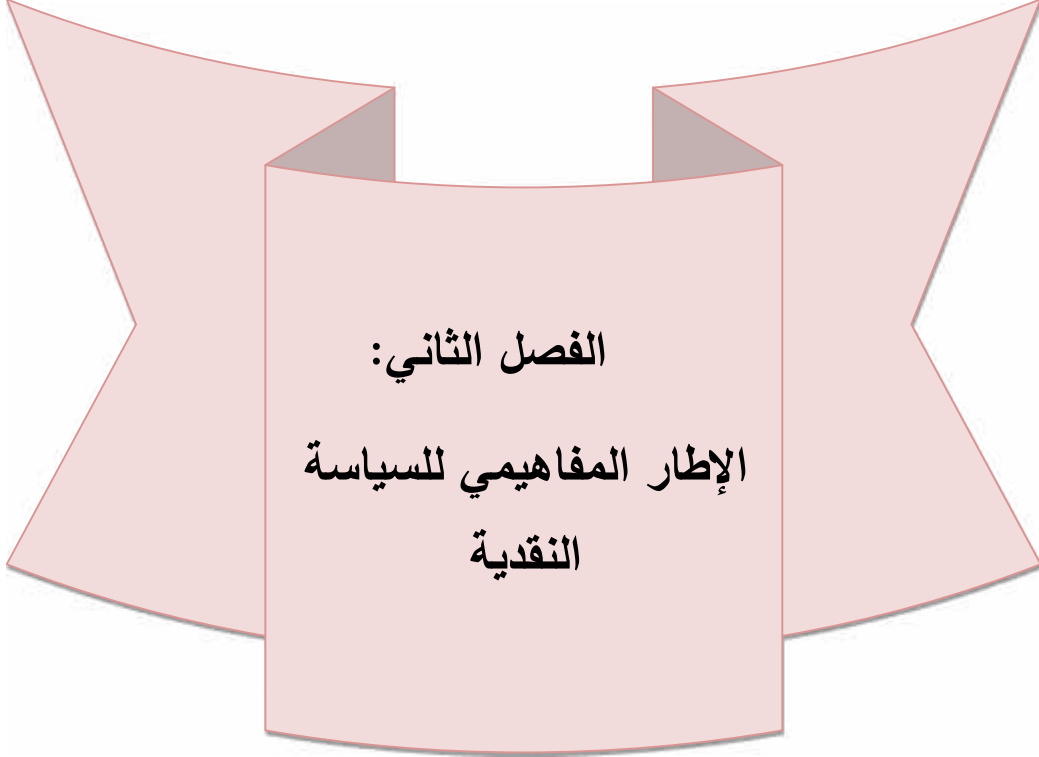
الفصل الأول : النفط والعوامل المؤثرة على أسعاره

- انخفاض قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة 6% إلى 13% مقابل الدولار منذ شهر جوان من سنة 2014؛

- انخفاض سعر صرف الين واليورو منذ جوان 2014 بحوالي 14% و 8% على الترتيب.

خلاصة الفصل

نستخلص مما سبق أن النفط يمثل العصب الرئيسي للتطورات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن سعره يبقى موضوع مثير للجدل وذلك لاختلاف العوامل التي تؤثر فيه فقد خضعت أسعاره منذ اكتشافه إلى يومنا هذا إلى تقلبات حادة ومفاجئة والتي سميت بالصددمات النفطية والتي أبرزها: صدمة 1986، صدمة 2007-2009، الصدمة النفطية الحديثة 2014، وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في السوق النفطية وتضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يسعى لإشغال ثروته النفطية والاستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن، وفي الجهة المقابلة المستورد الذي يسعى للحصول على النفط بأرخص الأسعار.



المبحث الأول: مدخل عام للسياسة النقدية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: السياسة النقدية في بعض البلدان

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية والتي ظهرت بظهور البنوك المركزية وإزدياد تخصصها وتعتبر المفهوم الرئيسي التي تستخدمها الدولة في تطبيق سياساتها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وهذه الأهمية التي تحظى بها السياسة النقدية لم تكن محض الصدفة وذلك نتيجة عدة مراحل مرت بها في اليوم تستخدم أدواتها وقنواتها في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يلزم به من أزمات، وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في بعض البلدان.

المبحث الأول: مدخل عام للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين وكانت كتابتهم تبرز في الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

أولاً. تعريف السياسة النقدية: يمكن عرض بعض تعاريف السياسة النقدية فيما يلي:

تعرف السياسة النقدية أنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عمل إصدارها بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة.¹

السياسة النقدية هي "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان وحجم الإنفاق القومي سواء كان ذلك في أغراض الاستثمار والاستهلاك".²

كما عرفها الاقتصادي كنت Kent بأنها " مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل ويتضمن هذا المعنى الواسع والانكماش بخدم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة".

كما عرفها شاو Shaw بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على تكلفة الحصول عليه".³

189: 2002

1

¹ حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك

² حسين بن هاني، مرجع سبق ذكره :143.

183: 2008

، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة 2

³ -أكرم حداد ومشهور هدلول،

كما يعرفها جورج باري ونت أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".¹

والسياسة النقدية بمعناها الواسع تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وهي بذلك تشمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والمصرف المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان، وبالتالي يمكننا أن نعرفها بأنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي تركيب الدين الحكومي.

ثانيا. خصائص السياسة النقدية في البلدان النامية:

نستطيع القول أن هناك إجماعا بين الاقتصاديين بين البلدان النامية على أن:²

-السياسة النقدية في الدول النامية تأخذ مكانة غير متقدمة بين السلطات الأخرى، وذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية لتلك الدول، وبقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لكي تدير سياستها بفعالية؛
-كنتيجة لتخلف النظام المصرفي والنقدي وعدم وجود أسواق مالية متطورة في أغلب البلدان النامية جعل السلطات النقدية في هذه البلدان تميل إلى استخدام الأدوات والوسائل الكيفية في السياسة النقدية على حساب الأدوات الكمية؛

-كما تبين أنه لاستقلالية السلطة النقدية في البلدان النامية جوانب عديدة تشريعية وعملية تتبع أساسا من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ إن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى إضافة إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف ينال من استقلاليتها إذ لا بد من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في صميم اختصاصها وقدرتها نتيجة لما تملكه من أدوات وإمكانيات تتيح لها ذلك؛

-تحتاج الدول النامية إلى مراجعة لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الاقتصادية بهدف توفير المتطلبات المؤسسية والظروف الموضوعية التي تمكن السلطات النقدية من وضع سياستها الموضع الملائم وتحقيق أقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها.³

1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014 : 149.

2010 : 189.

1

اقتصاديات النقود و البنوك

: 190.

¹-عبد القادر خليل

²-

³-

المطلب الثاني: نظريات السياسة النقدية

اختلف الاقتصاديون في مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك من مدرسة إلى أخرى، وأحياناً في نفس المذهب.

أولاً. النظرية التقليدية: يرى التقليديون أنه ليس للنقود أي أثر على حجم الإنتاج، وأن تأثيرها الوحيد يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار لأن وظيفة النقود هي وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة فقط وذلك استناداً إلى قانون ساي للأسواق القائل أن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له.¹ ويرتبط موقف الاقتصاديون الكلاسيكي من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظيفتها إذ جاءت القروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد دون تدخل من السلطات العامة، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي كالدخل العام واستخدام الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية أما القطاع النقدي فتحده كمية من النقود وهذا ما تذهب إليه النظرية الكمية للنقود.

1. النظرية الكمية للنقود: النظرية الكمية للنقود تقوم أساساً على مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية كمية النقود، حيث يرى أنصار النظرية أن كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للالتئمان ووفقاً لوجهة النظر فإن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود إلى النصف والعكس صحيح.

-**نظرية فيشر:** عام 1911 قدم الاقتصادي الأمريكي إرفنج فيشر ومن خلال كتابه الشهير عن القوة الشرائية للنقود ما أسماه معادلة التبادل والتي جاءت لتوضيح العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار تعتبر أول صبة حديثة لنظرية كمية النقود،² وأهم التعديلات التي أجراها فيشر هو أن هناك فرق بين النقود القانونية والودائع المصرفية، وأبرز فكرة سرقة دوران النقود، إلى معدل انتقال النقود بين الأفراد وتداولها ولقد ركز على دراسة العلاقة بين كمية النقود والأسعار، حيث أن الأسعار تتأثر بعاملين وهما:

- **العامل السلعي:** الذي يكون مرتبطاً بظروف العرض والطلب أي بالظروف الفنية للإنتاج وكذا تقضيات المستهلكين، وأن هذا العامل يحدد الأسعار النسبية للسلع المختلفة أي معدل التبادل بين السلع.

¹- نذير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية،
²-سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك،
2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، ص: 45.
24: 2018

- **العامل النقدي:** والذي يعني أن التغير في كمية النقود تؤثر على السلع المطلقة (أسعار مقدرة بوحدة نقدية) فأسعار جميع السلع تأثرت واحدا سواء بالزيادة أو بالنقصان،¹ لتأخذ معادلة الشكل التالي:

$$M.V=P.Y$$

حيث:

M: كمية النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

V: سرعة دوران وحدة النقد.

Y: حجم الدخل الحقيقي أو ما يعرف بحجم السلع والخدمات.

أي أن :

$$M.V/P.Y=P.Y/ Y$$

ولكن فيشر لم يعتمد على سرعة دوران النقود فحسب وإنما دخل أيضا الوديعة المصرفية بحيث أصبحت المعادلة بالصيغة الآتية:

كمية النقود. سرعة دوران نقودها + الودائع المصرفية. سرعة دورانها = المعاملات متوسط الأسعار.

$$M.V+N.V=PY$$

حيث أن:

N: حجم الودائع المصرفية

ومنه:²

$$P(M.V+ N.V)/Y^1$$

-نظرية الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):

يمكن أن ننسب أصل فكرة الأرصدة النقدية إلى المفكرين الاقتصاديين النيوكلاسيكيين الذين ساهموا في صياغة وتطوير هذه العلاقة الاقتصادية (مارشال، بجو، روبرتسون...)، الذين يمثلون أنصار التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي³، مدخل الأرصدة النقدية يعتبر وببساطة أن قيمة النقود تتوقف على طلب الأرصدة النقدية المرغوب بها وعلى عرضها خلال فترة محددة من الزمن اتجاه كامبردج الجديد كان بمثابة تحسين

¹ بهاء الدين للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، 40.

² مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، 217.

³ 1989، 103.

النظريات النقدية،

لصيغة فيشر السابقة، وتطوير لاحق لشكل جديد من النظرية الكمية للنقود، يزيل بعض الثغرات والنواقص التي كانت موجودة في الشكل السابق لتلك النظرية،¹ ينطلق الفريد مرشال من المعادلة التالية:

$$M=P.Q.S$$

حيث:

M: مقدار العملة

Q: مقدار ثابت (معامل خاص)

P: السعر

S: مقدار السلع المنتجة

و هذه المعادلة شبيهة بمعادلة فيشر وبالتالي لن يكون Q أو معامل المارشال سوى القيمة المعاكسة لسرة التداول، والواقع أن هناك فرق بين المعادلتين فمعادلة مارشال السكونية أي أنها تتعلق بوقت معين، وبالتالي لا يكون من الضروري البحث في سرعة تداول العملة، في حين أن معادلة فيشر حركية أي أنها تتعلق بفترة معينة، وهكذا فإن Q يكون معامل استعمال العملة أو معامل الرغبة في طلب السيولة، فهو يعبر عن حاجة العناصر الاقتصادية في العملة.²

2. نقد النظرية الكمية: منذ إعادة فيشر إلى النظرية الكمية للحياة وهي تلقي إنتقادات نجمها في ما يلي:

-**الانتقاد الأول:** كان بسبب افتراضها القائم على أساس حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، و إن حجم الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي و يرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي في كونه تحليل عيني بحيث أنه أهمل الجانب النقدي في تحليله باعتبار أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل، لكن الواقع أثبت أن التغيرات في كمية الإنتاج وحجم التشغيل غير مستقلة عن التغيرات في النشاط الاقتصادي خاصة و النقود تؤدي أكثر من وظيفة وبالذات وظيفتها كمخزن للقيمة.³

-**الانتقاد الثاني:** افترضت النظرية النقدية الكلاسيكية سلبية المستوى العام للأسعار في كونه متغير تابع لمتغير آخر مستقل يتمثل في كمية النقود المعروضة لهذا فإن التحليل الكلاسيكي يفترض وجود علاقة ميكانيكية بين هذين المتغيرين و هي في الوقت نفسه علاقة طردية و تناسبية، إلا أن الواقع الفعلي أثبت عدم صحة هذا الافتراض على الدوام حتى وإن كانت مثل هذه العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة قائمة فعليا.

-**الانتقاد الثالث:** لقد افترض الكلاسيك حسب ما أوضحته معادلتني التبادل والأرصدة النقدية أن سرعة تداول النقود ثابتة إلا أن الواقع أيضا أثبت عدم صحة هذا الافتراض فيمكن يتغير سرعة تداول النقد في الأجل القصير وأيضا في الأجل الطويل فيمكن للتوقعات والتأثيرات النفسية للافتراض والمشروعات من التأثير على سرعة تداول النقود في الأجل القصير كما يمكن أيضا للتطورات في المجتمعات المصرفية وتقديم الأسواق

⁻¹ 51:

⁻² 217:

⁻³ النقود والمصاريف والنظرية النقدية 1، دار زهوان للنشر والتوزيع، 2013، 259 :

المالية والنقدية وتطور الجهاز المصرفي وغيرها من هذه العوامل أن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل.¹

ثانيا. النظرية الحديثة: جاءت بعد النظرية النقدية الكمية ما عرف بالنظرية النقدية الحديثة نتيجة للانتقادات التي وجهها كينز إلى النظرية الكلاسيكية وهي نظرية كمية النقود التي انتهت بأن الأثر الوحيد لكمية النقود ينصب على المستوى العام للأسعار وأن الطلب على النقود هو بدافع المعاملات فقط أو التبادل وهو ما رفضه كينز من خلال نظريته.²

1. النظرية الكينزية: تعتبر نظرية كينز بمثابة ثروة حقيقية في الفكر النقدي حيث أنها قامن من فروض تخالف الفروض التي قامت عليها التحليل الكلاسيكي، ففي النظرية الكينزية تركز على أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة، إنتاج، استثمار، إذخار واستهلاك مما يؤثر على التوازن الاقتصادي و يفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة والدخل القومي ، لذلك فقد بدأ نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل و من ثم للتوازن الاقتصادي.³

ينطلق كينز من المعادلة والتي تعتبر معادلة سكونية:

$$M=P(Q+RQ1)$$

حيث:

M: هي كمية النقود

P: الأسعار

Q: طلب الأموال من طرف البنوك

R: معامل صندوق الخزينة للبنوك

Q1: طلب الأموال من طرف الجمهور

و تتعلق المعادلة بعرض النقود المتوجهة للاستهلاك فالأفراد يستعملون نوعين من المخزونات وهما: المخزونات الائتمانية والمخزونات الكتابية التي يجب تحديدها انطلاقا من مجموع الودائع في R وهو معامل صندوق البنوك. فهذه المعادلة لا تغير شيئا من مضمون النظرية الكمية ولكنها تدخل تحديدا عند ما تفرق بين المخزونات الكتابية والمخزونات الائتمانية والشيء الذي يجعلها أداة من أدوات السياسة النقدية. و الملاحظ في نظرية كينز هذه لا تكون أجزاء من تحليله الشمولي المعروف، بل أن هذا الأخير الذي صدر

¹: 259.

²: عبد الله المجيد، اقتصاديات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009 : 300.

³: 52.

في إطار النظرية العامة قد ساهم بالتركيز حول السياسة المالية ولكن الاقتصادي فريدمان طور هذه النظرية مع بداية الخمسينات من القرن العشرين.¹

2. نظرية فريدمان: أدى عدم نجاح سياسات مواجهة التضخم التي أتت منذ 1950 في البلدان الرأسمالية والتي لا تعتمد قط على النظرية الكمية للنقود إلى اجتهادات تحاول أن تجدد هذه النظرية ومن أهم هذه الاجتهادات نذكر الدراسات التي جاء بها الاقتصادي فريدمان الأمريكي في إطار دراسة شيكاغو التي يترجمها.

يعرف فريدمان النظرية الكمية بكونها (تعميم برغماتي للفكرة القائلة بأن تغيير المخزونات الحقيقية المرغوب بها، يتناقص أو يتزايد نتيجة لأحداث ناتجة عن تغيرات سابقة للعرض، في حين أن تغيير المخزونات الإسمية قد تحدث بدون أي علاقة بالطلب)، وبالتالي يقول فريدمان تكون تقلبات الأسعار والمداخيل النقدية ناتجة بالأساس عن تقلبات عرض النقود.

ويرى فريدمان أن طلب العملة ليس ثابت بل هو متغير، ولتفسير عوامل التغيير ينطلق من وضعية شخص يملك ثروة تنوزع إلى نقود وقيم منقولة و سلع وعقارات ورأس مال بشري (المستوى التقني والثقافي للفرد). هذا الشخص الذي يعمل لمصلحته الخاصة يستلخدم مكونات الثروة آخذا بعين الاعتبار مستوى سيولتها، وهي:

- **طلب القيم المنقولة:** السندات التي يرتفع الطلب عليها إذ ارتفع مردودها ومعدل الفائدة في السندات، والأسهم التي يرتبط الطلب عليها بمستوى عائداتها ومستوى الأسعار؛

- **طلب المجهودات المادية:** التي ترجع على صاحبها دخلا ماديا يتعلق بمعطيات نقدية (المسكن، الملابس) لا يمكن تقييمه الا إذا حول إلى مقادير نقدية؛

- **طلب استثمارات المباشرة:** التي ينفقها الإنسان على نفسه كنفقات التعليم والتكوين؛

- **المعامل الشخصي:** وهو معامل يقيم وضعية الشخص، ومستواه المادي والفكري وتقاليدته وتوزيع مكونات ثروته.

ويقوم فريدمان بجمع العناصر المؤثرة في طلب النقود ليصل إلى الطلب النقدي للنقود، أما عرض النقود عند فريدمان على غرار الكميين كلهم فهو معطى مستقل، ويستخرج من ذلك أن مستوى الأسعار يحدد في النقاء عرض النقود وطلبها.

ومنه نستنتج أن النظرية النقدية مرت بعدة مراحل وتطورات واختلف الكثير حول نظرية تأثير النقود ودورها في الاقتصاد إذ برزت عدة اتجاهات أهمها الاتجاه التقليدي الذي يضم الكلاسيك و النيوكلاسيك الذين يرون أن كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للاتمان وفقا لنظريتهم فإن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها ثم تطورات لنظرية الأرصدة النقدية التي تمثل وجهة نظر النيوكلاسيك مدخلا للأرصدة النقدية حيث يعتبرون أن كمية النقود تتوقف على طلب الأرصدة النقدية المرغوب فيها وعلى عرضها خلال فترة محددة

من الزمن، ولكن هذه النظريات تعرضت لانتقاد واسع من طرف كينز إذ يركز على أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية ثم جاء فريدمان وقام بتعديلات على النظرية الكمية للنقود معتبرا تقلبات الأسعار والمداخل النقدية ناتجة بالأساس عن تقلبات عرض النقود.¹

المطلب الثالث: أنواع وأهداف السياسة النقدية

أولاً. أنواع السياسة النقدية

إن تحديد نوع السياسة النقدية الأنسب للدولة مرهون بالوضعية الاقتصادية لها في حين عند حدوث الأزمات فهو يتحقق حسب نوع المشكلة والظروف المحيطة بها، ومن خلال تطبيقه للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي

1. السياسة النقدية الانكماشية

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية بتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثمة محاربة ارتفاع الأسعار ومنه محاربة التضخم.²

2. السياسة النقدية ذات الاتجاه التوسعي

هي السياسة التي تعني زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة على الشراء ولذلك تسعى الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد في الجهاز المصرفي، ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في المشاريع التنموية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وتأثير مضاعف للنقود.³

3. السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط

يتفق أكثر العلماء المالية العامة على هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية، أو على تصدير المواد الأولية للخارج في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة

¹-عبد الله عبد المجيد، مرجع : 225 .
²-سارة برحومة، أمال موساوي، فطيمة منشتر، اثر أزمة انهيار أسعار النفط في 2014 على واقع السياسة النقدية 01 02 .46 2020
³-جمال خيصر، أيمن أبو خيصر، 1 دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002 :111.

بحيث يزيد من حجم وسائل دفع النقود في مرحلة بدئ الزراعة، تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم.¹

ثانياً. أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة أهداف تسعى معظم حكومات الدول المعاصرة إلى تحقيقها وأهمها:

1. استقرار الأسعار

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. و تنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار نظراً لأن أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي.

كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال. فلاستقرار في مستوى الأسعار الأدنى المرغوب فيه طالما أنه يؤدي إلى القضاء على مثل هذه الاختلالات، ويمكن عن طريق إتباع سياسة ائتمانية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والأهداف الاقتصادية والمرجوة أنتحقق استقرار في مستويات الأسعار.²

2. استقرار أسعار الصرف

يعتبر هدف تحقيق أسعار الصرف مرتبطاً بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (الأسعار داخل الدولة). ولتوضيح هذا الارتباط دعنا نفترض أن الأسعار في دولة ما انخفضت، هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات (نظراً لأن أسعار هذه الصادرات وهي بمثابة واردات الدول الأخرى سوف تنخفض وتشجع الدول الأخرى على مزيد من الاستيراد). وسوف تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار. و زيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى ما إذا ارتفعت في دولة ما فإن هذا يعني أن صادراتها سوف

¹-حسين بن هاني،
²-عبد الله الطاهر، مرفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المحلية 2، مركز يزيد للنشر، 2006، 154-328-327:

تتخفض وسوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة ومن ثم سينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.¹

3. استقرار أسعار الفائدة

إن تقلبات سعر الفائدة تؤدي إلى حالة من عدم التأكد في الاقتصاد، مما يؤدي سلبا على قرارات المستثمرين، ويجعل الأمر صعبا للتخطيط للمستقبل. وحتى بالنسبة للمستهلكين وسوف يؤثر على قراراتهم عند شراء السلع المعمرة كدور السكن والأثاث وغيرها.

4. زيادة معدل النمو الاقتصادي

إن هذا الهدف هو مشابه لهدف تحقيق معدل استخدام عالي للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع إذ أن استخداما عاليا لعناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى معدلات نمو مرتفعة. إن تحقيق ذلك يمكن أن يكون بدعم وتشجيع الاستثمار. أي أن معدلات نمو مرتفعة تتطلب معدلات استثمار عالية، وتقديم حوافز تشجيعية للاستثمار مثل تخفيض الضرائب وتقديم الإعانات الاقتصادية وتوفير بنية اقتصادية تحتية ملائمة.²

5. تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي

تعتبر من أهم الأهداف السياسية الائتمانية حيث انه من المفترض أن يقوم المصرف المركزي بتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان وخصوصا في أوقات الرواج الاقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الائتمان.³

6. تحسين ميزان المدفوعات

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر النقدية والمالية والتجارية مع بقية أقطار العالم. ويكون هذا الميزان في صالح القطر، عندما تكون استلاماتهم من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته إلى الخارج، والعكس صحيح. وتسعى جميع الأقطار مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا

¹ -يسرى مهدي السمراني، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية لبيبا، 213.

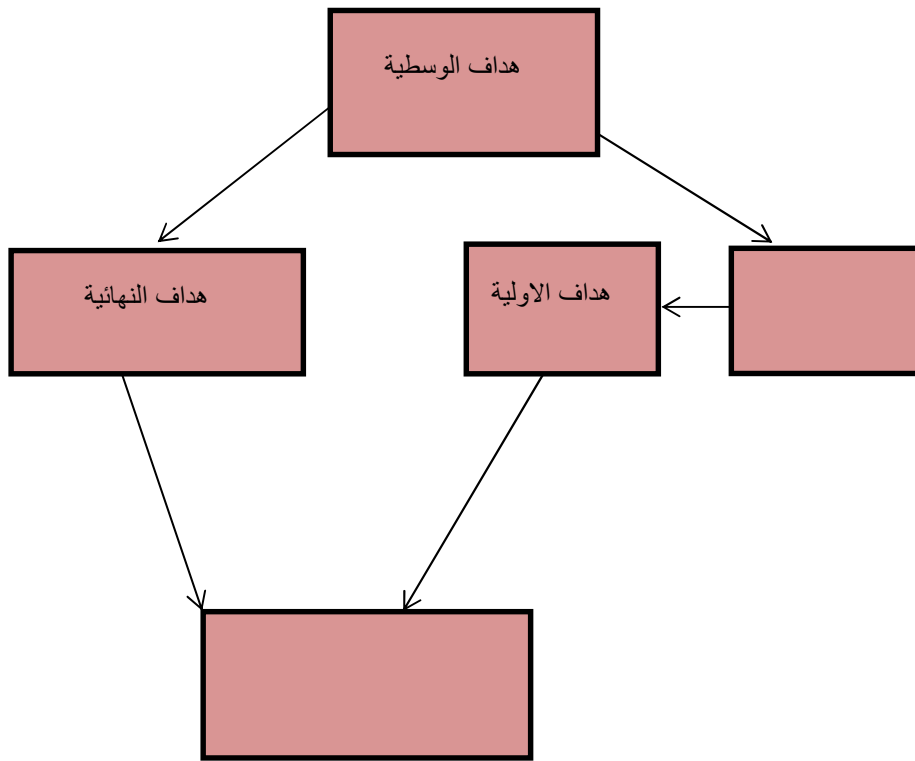
² -عبد الله الطاهر، مرفق علي الخليل

³ -يسرى مهدي السمراني، زكريا

الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على مالديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة.¹

بالإضافة إلى الأهداف المذكورة توجد أهداف يمكن تحديدها وفق استراتيجية السياسة النقدية والموضحة في الشكل التالي:

الشكل 04: يوضح استراتيجية السياسة النقدية



المصدر: صالح مفتاح، النقود و السياسات النقدية، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص18

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة عوامل وشروط أهمها:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز، فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.

- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الاهداف المسطرة.

-هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الانتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار، مرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي تحدث على الاقتصادية لاسيما النقدية منها:

-نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت.

-درجة الوعي الادخاري المصرفي.

-سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

-توفر أسواق مالية ونقدية: منظمة ومتطورة ومدى أهمية السوق الموازية.

-مدى استقلالية البنك المركزي: على الحكومة.¹

¹-بوخلوط رقية، بومسحل وفاء، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2017)، مذكرة مكملة لنيل شهادة وم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل ، 2018-2019 50

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتمد آلية عمل السياسة النقدية على استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح. وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إليهم هذه الأدوات حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع وهي: الأدوات الكمية، الأدوات الكيفية بالإضافة إلى أدوات أخرى.

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على كمية أو حجم الائتمان باستخدام مجموعة من الأدوات الكمية المتمثلة فيما يلي:

أولاً. سعر إعادة الخصم

وتسمى أيضا سعر الفائدة، ويقوم البنك من خلالها برفع أو خفض سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية.

نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له. فتحديد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية فإذا قام البنك التجاري بتخفيض معدل الخصم، يعطي للبنوك فرصة للاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض. لأن البنوك بدورها ستعطى لعملائها كامل التسهيلات ليقترضوا منها وذلك بتخفيض سعر فائدة قروضها.

وبالعكس إذا قام البنك المركزي برفض معدل الخصم، فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها وأن ترفع من كلفة القروض، فحجم العملاء على طلب القروض. وهكذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم، لأن هذا التغيير يؤثر على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية. وبما أن القروض تعتبر مصدرا لودائع جديدة ولإحداث مقادير جديدة للعملة، فإن تغيير معدل الخصم يؤثر في الأمر في النقود المتداولة. لذلك تستعمله الحكومات في سياسة التضخم عندما تشعر بوفرة النقود السائلة، أو بالعكس في سياسة محاربة الانكماش عندما تظهر بوادر الكساد الاقتصادي.

ويمكن تلخيص تأثير تغيير الخصم على عدة مستويات:

-على المستوى النقدي:يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من الحجم الرائج من النقود؛

-على مستوى القروض:يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من القروض؛

-على المستوى الإنتاجي:يؤدي الارتفاع في معدل الخصم إلى توقف زيادة الإنتاج ونقصان المخزونات والتقليل من عمليات المبادلة وتعطيل عوامل الإنتاج (البطالة - توقيف التجهيزات)؛

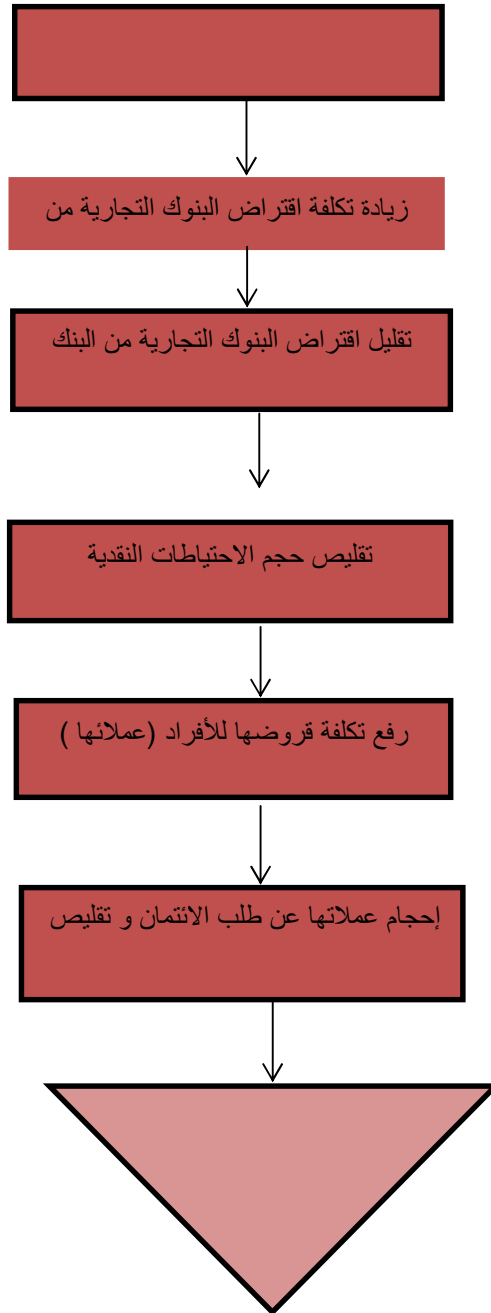
-على مستوى السوق المالية:يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى ارتفاع معدل الفائدة بالنسبة للعمليات ذات الأجل الطويل؛

-على صعيد المعاملات الخارجية:يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى جلب الأموال الخارجية التي تدخل بحثا عن استثمارات جد منتجة.

إن تخفيض معدل الخصم يؤدي إلى نتائج معاكسة للنتائج التي تحدث بعد ارتفاعه.¹

و يمكن ترتيب تأثير سعر إعادة الخصم حسب الشكل التالي:

الشكل 05: يوضح آلية تأثير سعر إعادة الخصم



المصدر: أكرم حداد، مشهور مدلول، النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 187

ثانيا. نسبة الاحتياطي القانوني

يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة. ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى المصرف المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لاقتراض المصارف التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص السيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة وبالتالي اطمئنان المودعين على أموالهم على أن الهدف الآخر لهذه الودائع المقطعة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية.

ففي حالات الانكماش الاقتصادي يسعى المصرف المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى المصارف كمية أكبر من الودائع التي يستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي.

وزيادة عرض النقد ستقلل بالضرورة من تكلفة الأموال على المقترضين من ناحيتين، إحداهما بسبب المنافسة التي ستحدث نتيجة زيادة أموال المصارف مما يدفع باتجاه تقليل سعر الفائدة لجذب مزيد من المقترضين، والثانية انخفاض تكلفة الأموال على المصارف التجارية.

بالرغم من أن لاستخدام هذه السياسة الكثير من المحاذير، ففي حالات التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشكل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي وذلك لانخفاض أصل الطلب على القروض في حالة الكساد.¹

ثالثا. السوق المفتوحة

تتمثل هذه السياسة في أن البنك المركزي يتدخل إلى سوق الأوراق المالية بيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية، من أجل إقلال أو زيادة كمية النقود المتاحة للتداول.

ويقصد بها تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية ببيع أو شراء السندات الحكومية والخاصة بهدف تقليص أو زيادة حجم المبالغ السائلة أو الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية والتأثير في مقدرتها على خلق الائتمان، وبالتالي تغيير كمية التداول النقدي بما ينسجم ومستوى النشاط الاقتصادي.

فقيام المصرف المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية سيزيد من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى تلك المصارف ويمدها بقدرة جديدة على الإقراض مما يؤدي عند منح الائتمان عند زيادة هذه الأخيرة وبالتالي إلى زيادة الأخيرة وبالتالي زيادة عرض النقد وبالعكس، فالتأثير المباشر لعمليات السوق المفتوحة ينصب على حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية وكذلك على حجم الودائع لديها، وسيكون هناك تأثير في النهاية في عرض النقد ولكن بشكل غير مباشر وذلك أن هذه العمليات ستؤثر في أسعار الأوراق المالية، وفي أسعار الفائدة وفي استثمارات المصارف التجارية وقروضها أيضا.¹

• تقييم الأدوات الكمية

يرى فريدمان أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الكمية الثلاثة للسياسة النقدية عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، لأنه ناشئ عن تحسين أداة البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود والتركيز على نمو النقود حتى تتجنب آثار عمليات الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي إلا أن المسؤولين في البنوك المركزية يقولون أن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك المركزية بأرصدة احتياطية للتكيف وتزويد الجهاز المصرفي ككل بالسيولة في حالة الطوارئ، إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان خاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم.

عندما يرغب البنك المركزي في تحقيق الائتمان يقوم ببيع أوراقه المالية فتقابله البنوك التجارية المشتريتها لها و يستطيع أن يقوم برفع معدل إعادة الخصم حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض والسندات، وهذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات والذي يؤدي إلى انخفاض سيولة البنك وبالتالي انخفاض الائتمان لدى البنوك.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة، ومعدل إعادة الخصم فيدخل مشتري للأوراق المالية، وهذا ما يجعل احتياطات البنوك التجارية في حالة جيدة ولكن قد لا يكون هذا الإجراء كافياً لأن البنوك التجارية قد تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطات لتسديد ديونها إلى البنك المركزي أو قد تقوم بشراء أصول أخرى أكثر إيرادا، وقد لا تتحقق أسعار الفائدة بل ترتفع وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي إلى تدعيم ذلك بأداة أخرى، وهي تخفيض معدل إعادة الخصم وهو يؤدي طرح تنسيق بين أدوات السياسة النقدية، وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، نظرا لكفاءة عملها مع بعضهما بدل من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن عمل الأخرى، أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، لأن تغيير نسبة الاحتياطي القانون يترك الخطر المستقبلية للبنوك، كما أنه لا يفرق بين البنوك وإن أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات هامة في احتياطي البنك مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استخدام أداة أخرى لمكافحة أداة الاحتياطي، مثل عمليات السوق المفتوحة لتخفف من أثر تغيير الاحتياطي على الودائع وإقراض البنوك، وهذا يكون صحيحا في الدول المتقدمة لأنها تمتلك أسواق نقدية ومالية متطورة أما الدول السائرة في طريق النمو فإنها لا تمتلك مثل هذه الأسواق وإن وجدتها غير متطورة ولكن يمكنها التحكم في الائتمان عن طريق أداة الاحتياطي القانوني.¹

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية²

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا ولهذا فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على حجم الائتمان وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن تلخيصها في:

أولاً. سياسة تأطير القرض

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهية، فتعطي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها، أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي، وتشيع فيها الظواهر التضخمية، تقدم الدولة

¹.161

².210-209

علو وضع سياسة تأطيرية قسرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنحه البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة.

والمعروف أن سياسة تأطير القروض تصاحب عادة برنامج استقراري يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة.

ثانيا. السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات. وهكذا تتخذ عدة أشكال:

1. إقرار معدل إعادة خصم مفضل: خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى. وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي؛

2. إمكانية إعادة خصم الأوراق: التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية: وذلك سعياً وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة؛

3. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض (قروض للصادرات) إكانه أن يقبل تعبئة (أي إعادة الخصم) الأوراق المرتبطة بهذه القروض، حتى بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي؛

4. تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها: تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات شروط معينة أي في مدة معينة وبمعدل فائدة معين والواقع السياسة الانتقائية تنحصر في بعض القطاعات فقط مثل قطاع القروض لشراء مواد الاستهلاك المعمرة، قطاع قروض التصدير.

• تقييم الأدوات الكيفية

من أهم المبررات لاستعمال الأدوات الكيفية هي تجنب التأثيرات الغير مرغوب فيها التي تتولد على استعمال الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وخاصة أن تأثيراتها تكون شاملة ولا تفرق بين القطاعات ومختلف الأنشطة، كما تستخدم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية للرقابة على الائتمان الصادر من البنوك بغرض مساعدة الأدوات الكمية لزيادة التأثير على الائتمان وتوجيهه إلى محاولة الإنتاج، إن استخدام الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الآخذة في النمو ففي الحالة الأولى قد يرتفع الطلب على الاستهلاك ووفرة الإنتاج، في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك، وهذا قد لا يجعل هذه الأدوات ذات الفعالية إلا إذا استعملت القروض الموجهة إلى المجالات المختلفة من طالب القروض أولاً فإن أدوات هذه الرقابة لن تنجح لتحقيق المطلوب منها.

لإيجابيات سياسة تأطير القروض أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود، وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه إلا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر قروض الاقتصاد، كما أن أدوات الرقابة الكيفية تكون مفيدة أكثر في الدول التي تتبع الاقتصاد النقدي الموجه، لأنه في البداية تكون المشاريع ذات الأولوية معروفة وبالتالي توجه إليها القروض وتكون هذه الأدوات في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر عديم الفعالية نتيجة استخدام القروض المحصل عليها في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة.

أما في الدول النامية فتكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس المال، وبالتالي استخدام الأموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير والفلاحة والسكن، مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات الغير منتجة.¹

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل الكمية والنوعية للوصول إلىالأهداف المنشودة حسب الظروف الاقتصادية السائدة للبلد المعني، ويتوقف نجاح استخدام هذه الأدوات على مدى استجابة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمصرفية خاصة لقبول هذه الإجراءات،وقد لا تكون كافية في بعض الظروف، ولا تظهر نجاحا كبيرا في الوصول إلى التأثير المطلوب على كمية القروض أو على اتجاهاتها

وكيفية توزيعها، ومن ثم فإن للسلطات النقدية إجراءات أخرى وهذا ما يسمى بالرقابة المباشرة، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي والمعنوي، ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة ما يلي:

- توجيه نشاطات وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة، تفصل فيها أنواع البنوك المفضلة لدى البنك المركزي و توضح سقفها الائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي، كما أن البنوك ملزمة بتقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، وتتم دراستها من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات ضدها؛

- يسعى راسمو السياسة النقدية إلى التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي، أو كما تسمى سياسة المصارحة وتتمتع البنوك المركزية العريقة والرائدة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما مما يؤهلها إلأن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات؛

- يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي؛

- يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة القضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي، وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة إلى الاجتماع؛

وعلى العموم فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيدا لعلاج التضخم أكثر من حالات الكساد لأن إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكنا أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض؛

كما أن أسلوب الإقناع الأدبي قد يكون ذا فائدة محدودة للدول النامية، وبالتالي فالبنك المركزي يستخدم الوسائل الأخرى مثل التعليمات والأوامر الإلزامية التي يمكن من خلالها أن تحدد معالم الطريق الذي يجب أن تسير فيه التجارية.¹

• تقييم الأدوات الأخرى

يبدأ البنك المركزي حسب هذه الأدوات بإقناع البنوك والمؤسسات المالية بإتباع سياسة متسقة مع ما يهدف إليه من أغراض لما يمتلكه من قوة أدبية عن باقي البنوك، وإذا لم تستجيب فيقوم بإصدار الأوامر والتعليمات الإجبارية ونصائح إلى البنوك والمؤسسات المالية وهذه التوجيهات والتعليمات تعتمد على مكانة البنك المركزي بين البنوك الأخرى، وقدرته على التأثير في الائتمان الصادر إلى البنوك التجارية، كما يتدخل في هذه السياسة محافظ البنك المركزي محاولاً إقناع البنوك التجارية بكفاءة هذه الأداة وتتوسع هذه التشريعات المتعلقة بالبنك المركزي في البلاد النامية في منح سلطات الرقابة المباشرة على الائتمان نظراً لعدم فعالية أدوات الكيفية.¹

المبحث الثالث: السياسة النقدية في بعض البلدان

للسياسة النقدية دور فعال وأهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة، وذلك من خلال مساهمتها في تعبئة المدخرات والتأثير على الاستثمارات وتطوير كل من السوق المالية والنقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في اليابان

يتم رسم السياسة النقدية في اليابان من قبل مجلس السياسة (Policy board) الذي يعتبر السلطة العليا لاتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية. وتم تشكيل مجلس السياسة بموجب قانون مصرف اليابان لعام 1949. ويتكون مجلس السياسة من سبعة أعضاء، ويتمتع أعضاء المجلس بموجب القانون باستقلالية تامة حيث لا يمكن عزلهم.

أما بالنسبة لكيفية رسم السياسة النقدية واتخاذ القرارات الهامة بشأنها فإنها تتم من خلال اجتماع مجلس السياسة النقدية وتقديم المقترحات والدراسات الخاصة بما يجب عمله في مجال السياسة النقدية ويمكن لأي عضو من الأعضاء المجلس أن يقدم أية مقترحات.

وعلى الرغم من أن مصرف اليابان يعتبر هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، إلا أن هذا لا يعني أن السياسة النقدية يمكن أن يتم وضعها بمعزل عن الظروف الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الكلية حيث انه يجب أن يكون هناك تنسيق واتساقا بين السياسات الاقتصادية الكلية بما فيها السياسة النقدية ولتحقيق هذا الغرض فان القانون نص على تعيين هذا الغرض فان القانون نص على تعيين ممثلين عن وزارة المالية وهيئة التخطيط الاقتصادي لتسهيل الاتصالات اللازمة بين الحكومة ومجلس السياسة.

ومن أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها مصرف اليابان لتحقيق أهداف السياسة النقدية هي عمليات السوق المفتوحة التي تعنى بالسندات الحكومية وأذونات الخزنة بصورة مكثفة لأنها تعتبر بالنسبة لبنك اليابان المصدر الرئيسي للتحكم في القاعدة النقدية (عرض النقود).

وهناك كذلك سعر إعادة الخصم الذي يقره مجلس السياسة ويستلزم تغييره موافقة وزير المالية ويجب قبل تطبيق أسعار الخصم المعدلة أن يتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية قبل العمل بها.

وأخيرا الاحتياطي الإلزامي الذي يقوم بنك اليابان بتغييره تبعا للظروف الاقتصادية والمالية ويتطلب قانون مصرف اليابان أن يحتفظ هذا الأخير بالاحتياطي الإلزامي الذي تودعه المصارف التجارية لديه وفي

حالة تأخر أي من المصارف التجارية عن دفع الاحتياطي في وقته المحدد يفرض عليه دفع فائدة عن هذا التأخير تزيد بنسبة 3.75 عن سعر الخصم الرسمي.¹

المطلب الثاني: السياسة النقدية في كوريا الجنوبية

تتضمن السياسة النقدية الأعمال التي تؤثر في كل من الاحتياطي وتكاليف الاحتياطي بالنسبة للبنوك و بالتالي تؤثر على جميع الأموال النقدية والائتمانية، ومن الناحية العلمية يتم ممارسة ذلك بشكل أساسي من خلال ثلاث أدوات وهي التغيرات في شروط ومدد إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغيير في نسبة الاحتياطي القانوني، وبالإضافة إلى تلك السياسة فإن بنك كوريا له السلطة في تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع والقروض الخاصة بالمؤسسات المصرفية والتحكم بشكل مباشرة في حجم الائتمان المصرفي.

وقد اعتمد البنك المركزي في السبعينات بشكل أساسي على نسبة الاحتياطي القانوني وعلى إجراءات رقابية مباشرة وذلك في استطلاع عمله للتحكم في العرض النقدي وفي الائتمان المحلي، كما استطاع البنك بجهوده من خلال عمليات السوق المفتوحة أن يمتص التوسع النقدي الكبير الذي يوفر من خلال القطاع الخارجي في فترة 1986-1989.²

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الأردن

تتكسر جهود السياسة النقدية في الأردن لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ويعد البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية ويستخدم أدوات نقدية كمية ونوعية لتحقيق تلك الأهداف المطلوبة، وقد استخدم البنك المركزي الأردني هذه الأدوات النقدية المختلفة منذ تأسيسه سنة 1964، ففي عام 1969 قامت الحكومة بإصدار سندات دين حكومية طويلة الأجل وأذونات الخزينة لمدة 3 أشهر، ولكن بسبب عدم وجود سوق مالي حقيقي وفعال، لم تستطع الحكومة من جمع الأموال التي تحتاج إليها، ويتضح من ذلك أن عمليات السوق المفتوحة يتطلب سوق مالي متطور، أما بالنسبة لأداة الاحتياطي القانوني فقد حاول البنك المركزي استخدامها سنة 1966، وكان نصيبها أيضا عدم النجاح في تحقيق أهداف البنك المركزي، بسبب وجود احتياطات فائضة لدى البنوك الأردنية، كما لم تتجح أيضا أداة سعر إعادة الخصم.

إلا أن تأسيس سوق عمان للأوراق المالية عام 1978 وتطور الجهاز المصرفي، إضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية، والتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، كل ذلك ساعد على نضوج البيئة اللازمة

¹يسرى مهدي السمراني، زكريا مطلق

²يسرى مهدي السمراني، المرجع نفسه، ص ص : 278 279

لنجاح أدوات السياسة النقدية الكمية، أو على الأقل بعضها ففي عام 1993 نجح البنك المركزي في استخدام عمليات السوق المفتوحة.

أما بالنسبة للأدوات الكيفية فقد استخدم البنك المركزي الأردني سياسة السقوف الائتمانية في السبعينيات وبداية الثمانينات، لمحاربة الضغوط التضخمية، أما بخصوص تحديد أسعار الفائدة، فحتى نهاية الثمانينات وكانت أسعار الفائدة تحدد إدارياً واستمر الحال حتى عام 1989، حيث تم تعويم أسعار الفائدة على الودائع وفي عام 1990 تم تعويم أسعار الفائدة بمختلف أنواعها.

وقد اتبع البنك المركزي سياسة الرقابة على الأرصدة الأجنبية بصورة نشطة منذ الثمانينات، فقد أصدر تعليماته إلى البنوك التجارية بتقليل الاحتفاظ بأرصدة كبيرة من العملة الأجنبية في الخارج وذلك من أجل الحفاظ على سعر صرف الدينار الأردني.

أما استخدام أداة الإقناع الأدبي، فكان البنك المركزي يلجأ إلى الاتفاقيات والتباحث مع البنوك المرخصة عن طريق الاجتماعات الشهرية التي يعقدها البنك المركزي مع مديري البنوك المرخصة في الأردن، والذي عادة ما يؤدي إلى تنفيذ السياسة التي يرغبها البنك المركزي من دون إصدار تعليمات أو اتخاذ إجراءات.¹

¹ -خسر حمود مزنان فهد، اثر السياسة الاقتصادية في الأداء المصارف التجارية طبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .121

خلاصة الفصل

إن السياسة النقدية في مجموع الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان، وقد مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل نظرا لتعدد الأفكار و النظريات الاقتصادية. حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي وهو المسؤول الأول عن تطبيق السياسة النقدية بمجموع من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات وبعض المؤشرات وذلك في إطار إستراتيجية شاملة و معلومات كافية تسمح بوضعها.

الفصل الثالث:

تحليل انعكاس أزمة انهيار

أسعار النفط 2014 على

واقع السياسة النقدية في

الجزائر (2014-2019)

المبحث الأول: الجزائر دولة نفطية

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: انعكاس الأزمة النفطية على أدوات السياسة النقدية

تمهيد:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من أزمات متتالية نتيجة تأثيرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا، حيث ترتبت عن هذه الأخيرة نتائج تراكمية على السياسة النقدية للدولة وعلى أغلبية أدواتها. ولإيجاد أبرز هذه النتائج نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** الجزائر دولة نفطية.
- **المبحث الثاني:** واقع السياسة النقدية في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** انعكاس الازمة النفطية على أدوات السياسة النقدية.

المبحث الأول: الجزائر دولة نفطية

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات وكذلك يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي له بصفة أساسية على الريع البترولي، و لذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر احدى الدول النفطية، وهي ايضا احد اعضاء منظمة الاوبك النشطين، مع ان الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني الى جانب ثروة النفط.

المطلب الأول: كرونولوجيا قطاع النفط في الجزائر

يحتاج بيان الوقت الحالي لقطاع النفط الجزائري إلى إعطاء لمحة تاريخية عنه ومراحل تطوره ثم إبراز لأهم المؤشرات الدالة على أداء القطاع في الاقتصاد الوطني، وسوف يتم طرح أبرز المجالات التي استثمرت فيها الدولة عوائد وفوائض النفط.

أولا. اكتشاف النفط في الجزائر¹

تم اكتشاف النفط مع بداية القرن العشرين وبدأت محاولات البحث عنه سنة 1913 بمنطقة تسمى غليزان وهذا بعد ملاحظة بعض المؤشرات الدالة على وجود نفط لكن هذه الاكتشافات لم تكن بالكمية التجارية المهمة، وفي عام 1946 اكتشفت الشركة الفرنسية "الصور الفرنسية" أول حقل نفط في منطقة تسمى بواد قطر ثم حقل برقة بالغرب في عين صالح سنة 1952.

أما عملية الإنتاج فبدأت حتى سنة 1956 حيث تم اكتشاف حقل نفطي ضخم يحوز على كميات هامة وكان هذا الحقل متواجدا في عمق الصحراء الجزائرية وهو يسمى حاسي مسعود ثم توالى الاكتشافات وانطلقت فرنسا في إنتاج وتصدير النفط، وسجلت 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1969 وتسعى الجزائر حاليا إلى زيادة إنتاجها من النفط لضمان حصتها في الأسواق العالمية خاصة بعد زيادة المنافسة في الأسواق الأوروبية والأمريكية.

ثانيا. تأسيس سوناطراك²

بعد التحرر من الاستعمار من الاستعمار عملت الجزائر على استغلال مواردها الطبيعية خاصة النفط الذي اتضح أنه ذو أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي، فقررت الجزائر إنشاء شركة وطنية في مجال النفط لكسر هيمنة واحتكار الشركات الأجنبية لهذا المجال، فتم تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك 31-12-

¹-سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر ما بين (2000-2015) -دراسة تحليلية وقياسية- 1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2018 :80.

²- سياسة استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استغلال الثروة البترولية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة سطيف، 2012، 18-19.

1964 وكان من مهامها استعادة الثروة البترولية من المحتكرين والعمل على التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق للنفط.

ومعروف عن هذه الشركة أنها بدأت بإمكانيات بسيطة ويد عاملة غير مؤهلة، لكنها وبفضل جهد عمالها استطاعت أن تضع لها اسما في مصاف الشركات العالمية، حيث إنها تعتبر الآن أكبر شركة نفطية في إفريقيا، وتحتل المرتبة 12 بين الشركات العالمية، وقامت شركة سوناطراك بالعديد من المشاريع المهمة نذكر منها:

-إنشاء مصفاة خاصة بفصل أو استخلاص الغاز من النفط بحاسي مسعود؛

-مد أنابيب لنقل المحروقات من عمق الصحراء إلى الشمال وبالضبط إلى مصانع التكرير بسكيكدة؛

-مد أنابيب الغاز الطبيعي عبر البحر المتوسط إلى أوروبا الغربية.

من هنا نلاحظ أن شركة سوناطراك تعمل على فرض نفسها على مستوى العالم، ولقد تمكنت من ذلك بسبب ارتفاع الإنتاج الجزائري، وأهمية النفط في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

ثالثا. تأميم المحروقات¹

التأميم هو نقل ملكية الشركات الأجنبية أو شركات خاصة إلى الملكية العامة أو القطاع العام أما ملكية تامة بأغلب أسهمها أو نسبة تجعل الدولة هي المتحكم في هذا القطاع وعاشت الجزائر سنوات السبعينات مرحلة التأميم وكانت على مراحل مختلفة نذكر منها:

1. تأميم الشركات النفطية غير فرنسية من بداية 1967 إلى 1970 وهذا على النحو التالي:

-تأميم شركة BP british Petroleum في بداية 1967.

-تأميم شركة Essomobil oil في 24 اغسطس 1967.

-تأميم شركة شل Shell في مايو 1968.

بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا من أجل رفع سعر النفط من 2.08 إلى 2.85 دولار للبرميل، قررت الجزائر في 24.02.1981 تأميم الشركات النفطية ونص هذا الخطاب على ما يلي:

2. الحصول على نسبة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر وبالتالي التحكم والرقابة على المحروقات.

3. تأميم كامل حقول الغاز .

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

4. تأمين أنابيب النقل المتواجد على التراب الجزائري مما جعل فرنسا تضغط على الجزائر للتراجع عليها وذلك بما يلي:

-التوقف عن تعبئة النفط الجزائري ومحاولة التأكيد على أن نفط الجزائر لن يسوق خارج فرنسا.

-الضغط على الدول الصناعية والمنظمات الدولية بعدم التعامل مع الجزائر وتهديدها بفسخ أي اتفاق مع فرنسا في حالة شراء النفط الجزائري.

كل هذه الضغوطات المسلطة على الجزائر من طرف فرنسا صعبت على الجزائر الدخول إلى الأسواق العالمية والاندماج في التجارة الدولية، لكن مع مرور الوقت وصرامة وثبات الموقف الجزائري ودفاعه عن حقوقه في استغلال الموارد الطبيعية قررت العديد من الدول كسر هذا الحصار الاقتصادي والدخول في تعاملات مع الجزائر.

وأعتبر كسر هذا الحصار انتصارا للجزائر في حريها للتأمين، وفتح المجال لدول أخرى جرت مجرى الجزائر بتأمين ثرواتها.

الجدول 07: يوضح التوزيع الجغرافي لاحتياطيات المحروقات بالجزائر سنة 2017

الترتيب	المنطقة	النسبة %
1	حاسي مسعود	46
2	واد ميه	21
3	حوض اليزي	14
4	حوض روردالنوس	9
5	حوض اهانت تيميمون	4
6	حوض بركين	3
7	الاحواض الاخرى	1
	المجموع	100

المصدر: موقع شركة سوناطراك متاح على الموقع www.sonatrach.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تمركز احتياطي النفط في حاسي مسعود و هي 46% ويجدر الإشارة إلى أن كل من حوض روردال نوس، حوض واهانت تي ميمون ووادميه وبركين هي أحواض غالبا يغلب عليها الطابع الغازي بينما يغلب الطابع النفطي على حاسي مسعود وإيليزي.

المطلب الثاني: مميزات النفط الجزائري

فيما يخص مزايا النفط نجد الجودة والتي لا يمكن تغييرها أو تحسينها لأنها مزايا طبيعية فلا يمكن تغييرها أو تحسينها لأن مزايا طبيعية تختلف من منطقة إلى أخرى وعليه نجد المزايا التالية:

أولاً. ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)¹

الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر أعطاها أفضلية بسبب قربها من الدول الأوروبية وكذلك السوق الأمريكية مقارنة مع الدول المصدرة الموجودة في الشرق الأوسط، وميزة الموقع الجغرافي تخفض من مدة وتكلفة النقل أو ما يسمى "الفرق الناجم عن النقل" وعليه نجد أن النفط الجزائري في وضع تنافسي مقارنة مع بلدان الشرق الأوسط وإندونيسيا ونيجريا دون أن ننسى روسيا، هذا في حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للسعر وهي تكلفة استخراج النفط ونوعيته، ونجد أن الدول القريبة من الجزائر مثل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا تتمتع بحجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع.

تستهدف الجزائر لتسويق منتوجها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خاصة المناطق الشرقية منهما بسبب قربهما وكبر حجم الاستهلاك الراجع لكثرة الاستثمارات وكبر الحجم السكاني.

ويعد النفط الليبي منافسا شرسا للنفط الجزائري بسبب قربه من الشواطئ الإيطالية وأوروبا بصفة عامة، دون أن ننسى النفط الروسي الذي بلغ متوسط الإنتاج سنة 2014 ما يقارب 10838 مليون برميل يوميا، وبالتالي فروسيا تعتبر منافسا قويا للجزائر في السوق الأوروبية، خاصة في الشمال الشرقي من أوروبا، لكن مع هذا تبقى الجزائر في وضعية أحسن من حيث الموقع الجغرافي حيث تؤثر هذه الميزة في قصر أجال توصيل النفط للمستهلك هذا ما يقلل تكاليف النقل.

الجدول 08: يوضح تقدير المسافة من مناطق تواجد المحروقات بالجزائر إلى أوروبا الغربية

المسافة المقدرة انطلاقا من المنبع	البلدان
2000 كلم	هولندا، النرويج، ليبيا
4000 كلم	قطر، نيجيريا
6000 كلم	أبو ظبي، فنزويلا

المصدر: سفيان عمراني، "مرجع سبق ذكره"، ص94

من الجدول نجد أن الموقع الجغرافي للجزائر يتواجد في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم هذا يعتبر أقرب للسوق الأوروبية، أي أفضلية واضحة للمحروقات الجزائرية مقارنة مع الدول المنافسة لها، فمثلا ميناء أرزيو بولاية وهران يبعد عن بعض السواحل الأوروبية كساحل (لوهافر) بفرنسا ب 1410 كلم بالنسبة لإنجلترا أما المناطق البعيدة نسبيا فلا تتجاوز 2000 كلم.

¹ -بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر 1990 :49.

أما في ما يخص السوق الأمريكي كذلك تتفوق الجزائر على منافسيها حيث تبلغ المسافة بين السواحل الجزائرية والسواحل الشرقية الأمريكية ما بين 3300 كلم و 4000 كلم كأقصى حد بينما تبلغ المسافة بين نيجيريا والسواحل الشرقية الأمريكية 5100 كلم، كذلك نفس الأمر بالنسبة لإيران فتبلغ المسافة بينهما من 7000 كلم الى 8000 كلم، أما السواحل الاندونيسية فتبلغ المسافة 7200 كلم نحو السواحل الامريكية الغربية، كل ما سبق جعل الجزائر تستفيد من قرب المسافة بينها وبين مناطق الاستهلاك.

ثانيا. ميزة نوعية النفط الجزائري¹

يتكون البترول بصفة أساسية من اتحاد درات الهيدروجين والكربون لتكوين المواد الهيدروكربونية التي تشكل النسبة العظمى البترول الخام، تتراوح نسبة الكربون فيما بين (84-87)% ونسبة الهيدروجين ما بين (11-14)% والكبريت فيما بين (0-3)% والنيتروجين حوالي 0.2%.

لقد جرت العادة في صناعة البترول على التعبير عن درجة الكثافة النوعية للبترول باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الامريكي، وهو معامل تحويل ثابت لاستخراج درجة الكثافة النوعية للبترول وتكون هذه الدرجة محصورة بين 60 درجة، فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت عن كون البترول ذو نوعية جيدة ويستعمل مختصر (API) للتدليل على درجة الكثافة النوعية للمعهد البترول الأمريكي.

حتى يمكن أخذ صورة تقنية فنية عن مدى جودة البترول الجزائري بالمقارنة مع بعض الأنواع الأخرى، إذ يتمتع النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط الداخلة في سلة الأوبك فمثلا النفط المستخرج من بئر واد قطرين يتمتع بدرجة نقاوة عالية، حيث تقدر كثافتها 0.830 ويتكون من 34% بنزين، 32% وقود التدفئة، 24% غاز وال، 8% زيت، 1% برفين.

و تعتبر المكثفات CONDENST من أهم المنتجات النفطية الجزائرية وتمتاز هذه المنتجات بالجودة العالية لقلة شوائبها.

إن ما يسمى بصحاري بلند يتمتع بخصائص ايجابية لأنه يخلو من الكبريت مقارنة مع نفط "العربي الخفيف"(Arabianlight) الذي يعتبر محور تحديد أسعار النفط في منظمة الأوبك.

¹- Albert Clo Quelle clE de lecture , in :Revue Medenergie, (revue mediterraneenne de l energie) alger- N 14- janvier2005-p ,11.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

الجدول 09: يوضح مقارنة بين أنواع النفط لدول أوبك والنفط الجزائري

البلد	نوع النفط	درجة الكثافة النوعية API	نسبة الكبريت %	المنتجات النفطية %		
				ثقيل	متوسط	خفيف
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	ثقيل	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.34
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص: 12-13.

من الجدول رقم نلاحظ أن النفط الجزائري يتميز عن باقي نفط الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية وعليه يعتبر الأفضل لإنتاج المشتقات الخفيفة التي تتميز بالطلب المرتفع عليها، كذلك يتميز النفط الجزائري بانخفاض نسبة الكبريت حيث تقدر هذه النسبة بـ 0.14% تقريبا.

يمتاز النفط الجزائري بانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل وهذا راجع لقرب الجزائر من مناطق الاستهلاك الواسع، هذه الميزة جعلت النفط الجزائري يتمتع بقدرة تنافسية مرتفعة مقارنة مع الدول المنافسة من الشرق الأوسط وروسيا وهذا مكن الجزائر من تحقيق ما يلي:

-تتحصل الجزائر على عائدات مالية اضافية مع الاستمرار في الاستثمار في قطاع المحروقات، وتسمى هذه العائدات بالريع التفاضلي؛

-انخفاض الأعباء المالية المرتفعة المتعلقة بالشحن والنقل من مختلف مناطق الاستهلاك مقارنة مع الدول المنافسة للجزائر في هذا القطاع.

من هنا نعرف مدى قوة النفط الجزائري وقدرته على التفاوض مع الدول المستهلكة في ابرام العقود والاتفاقيات ومراجعة الاسعار، كما يمكن للجزائر فرض شروط على الدول المستهلكة للنفط بسبب هذه

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

المزايا، في المقابل لا نهمل عوامل أخرى سياسية واقتصادية وحتى بيئية تدخل في تحديد الأسعار والكميات المنتجة من النفط.

المطلب الثالث: تطور انتاج واستهلاك واحتياطي النفط في الجزائر

منذ بداية اكتشاف النفط في الجزائر وتداوله في الاسواق العالمية وزيادة عمليات التنقيب والاكتشاف عرف الاحتياطي عرف الاحتياطي النفطي وانتاج واستهلاك النفط تغيرا ملحوظا خاصة في فترة (2014-2019) وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب:

أولا.الاحتياطي النفطي الجزائري

من الجدول نلاحظ ثبات الاحتياطي النفطي في الجزائر من سنة 2014 إلى غاية 2019 وهذا راجع لنضوب النفط في بعض الآبار وكذلك صعوبة التنقيب.

الجدول 10: يوضح الاحتياطي النفطي في الجزائر 2014-2019 الوحدة: مليار برميل

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2019

-التقرير الإحصائي السنوي 2020

ثانيا. إنتاج النفط في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج النفط في الجزائر عرف انخفاض كبير بعد انهيار أسعار البترول في 2014 ليصل إلى 954.2 ألف برميل في سنة 2019، حيث تم الاتفاق بين دول الأوبك وبعض الدول المنتجة للنفط على تحديد سقف الإنتاج من أجل رفع الأسعار.

الجدول 11: يوضح إنتاج النفط في الجزائر 2014-2019 الوحدة: ألف برميل

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج	1193.0	1157.0	1020.3	993.0	970.0	954.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2019

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

-التقرير الإحصائي السنوي 2020

ثالثا. استهلاك النفط في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك زيادة مستمرة في استهلاك النفط بـ 416.4 ألف برميل في سنة 2014 ليصل إلى غاية 443.9 ألف برميل في سنة 2019، وذلك راجع إلى توسع الأنشطة الاقتصادية وكذلك زيادة النمو السكاني.

الجدول 12: يوضح استهلاك النفط في الجزائر 2014-2019 الوحدة: ألف برميل

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستهلاك	416.4	431.5	417.7	415.7	432.6	443.9

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2019

-التقرير الإحصائي السنوي 2020

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها اثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة، بالإضافة إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية، وكلها إجراءات وتدابير تدفع إلى التساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية بعد تغير التوجه الاقتصادي، ولهذا سيتم التعرض في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

أولاً. مسار السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 90-10

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية.

1. مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

هذه الفترة سبقت تطبيق برامج الإصلاح النقدي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما ان التراجع عن سياسة التشدد المالي التي أنتجتها الحكومة في السابق باعتماد برامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولي التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفقات النقدية، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازن وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.¹

2. مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1994-2000)

على عكس الفترة السابقة، تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة انكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وتزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي² الذي يمتد على مرحلتين هما³:

¹- فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2015) ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل) عة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015 :13.

²- عزيزة بن سميحة، منجية بورحلة، السياسة النقدية في الجزائر واستهداف التضخم (بين الأداء والفعالية)

³- محمد بوزيان وآخرين، مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015 : 9-10.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

-مرحلة التثبيت الهيكلي: تمتد هذه المرحلة من 22 ماي 1994 الى 21ماي 1995 وتهدف إلى:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في افريل 1994 قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأعار الصرف في السوق السوداء؛
- الحد من توسع الكتلة النقدية ؛
- تحقيق نمو مستقل ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم اقل من 10%.

- مرحلة التعديل الهيكلي: تمتد هذه المرحلة من 1995 الى 1998 وتسعى من خلالها السلطات الى إعادة الاستقرار النقدي ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي؛
- العمل على استقرار أسعار الصرف وإنشاء سوق مابين البنوك؛
- التحضير إلى انشاء سوق الأوراق المالية وذلك بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم.

ثانيا. مسار السياسة النقدية بعد قانون 2001

تمثل هذه المرحلة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من افريل 2001 إلى أفريل 2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي خلال هذه الفترة، كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول.¹

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل بزيادة حجم الاستثمار والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الجوهري، وهو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ سنة 2003 نسبة 7% وقد وافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.²

¹-عزيزة بن سميينة، منجية بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

²- محمد بوزيان واخون، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

2. برنامج دعم النمو الاقتصادي

تهدف السلطة النقدية في هذه المرحلة إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة، كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة، وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع في البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا فانخفضت معدلات التضخم وارتفاع نسبة النمو، وبصفة عامة عاد الاستقرار المالي الكلي.¹

وقد عرفت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تغييرين هامين جدا صار حديث الشارع العام والخاص وهما: منح القروض الاستهلاكية والتوسع في عمليات التمويل العقاري، ويمثل القرار الأول أهم قرار اتخذته السلطة النقدية على الإطلاق منذ تبني الجزائر فلسفة اقتصاد السوق، و كانت مبررات اتخاذ هذا القرار هي: كبح التضخم الناتج عن التماذي في منح القروض الاستهلاكية، كبح النمو المتزايد في فاتورة الواردات، بالإضافة إلى كبح النمو المتزايد لمديونية العائلات في ظل تواضع القدرة الشرائية وتزايد إغراء القروض الاستهلاكية، وما يمكن أن ينتج عنه من آثار سلبية قد ترفع للتوقف عن السداد مما يهدد سلامة النظام المصرفي.²

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

وفق قانون النقد والقرض 90-10 في الجزائر أرضية خصبة لتطوير أدوات السياسة النقدية من خلال استحداث أدوات جديدة ذات فعالية عالية، وانطلاقا من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ظهر استعمال أدوات جديدة، وبذلك يمكن القول بان تعميق إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ عام 1994 قد سمحت لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات للسياسة النقدية.

أولا. أداة إعادة الخصم

تعتبر أداة إعادة الخصم من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون النقد والقرض في المواد المتعلقة بإعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:³

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛

¹- محمد بوزيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 13

²- يزة بن سميحة، منجبة بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

³- بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي)

2015 : 181.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

-سندات قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تحديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل السندات شخصين طبيعيين او معنويين ذوي كفاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز السكن؛

-سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية إلى استحقاقها ثلاثة أشهر.

ثانيا. أداة الاحتياطي الإجباري

في الجزائر تعتبر أداة الاحتياطي الإجباري من آليات الرقابة التي استحدثها قانون النقد والقرض 90-10 حيث خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات البنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الامر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والعمليات الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% دون استثناء وبنفس الأسلوب.¹

ثالثا. السوق النقدية

لم يكن للسوق النقدية في الجزائر أي دور في تمويل الاقتصاد وان وجد فهو محدود، والسبب يعود لغياب سياسة فعلية في البنك المركزي، الذي تحول كأداة لإصدار النقود لفائدة الخزينة العمومية المسؤولة عن تمويل الاقتصاد، لكن بصدور قانون 86-12 منح بنك الجزائر سلطة إدارة السياسة النقدية ضمن سوق نقدية، ومن بين الأدوات المستخدمة على مستوى السوق النقدية نجد:²

1. عمليات السوق المفتوحة

تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر، الذي يعود إلى قرار اختيار المعدل الثابت أو المتغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات، التي يمكن أن تكون ذات فترات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية)، إلى اثنا عشرة شهرا (عمليات ذات فترات نضج أطول) وتنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات:

-عمليات التنازل المؤقت؛

¹ -فضيل رايبس، تراكم السيولة المصرفية، وانعكاساته على سير السياسة النقدية في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل) 2015 :10.
² -رتيبة فنغور، دور سعر الصرف في السياسة النقدية (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2014 :99.

-العمليات المسماة النهائية(شراء وبيع الأوراق العمومية)؛

-استرجاع السيولة على البيضاء؛

مع الإشارة إلى انه بتاريخ30ديسمبر1996 تمت أول عملية للسوق المفتوحة، بمبلغ أربعة ملايين دينار بمبلغ للسندات العامة ولأقل من ستة أشهر، لكن ضيق السوق النقدية في الجزائر وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض صعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي.

2.نظام الأمانات

في بداية سنة 1994 كان نظام الأمانات الأداة الوحيدة لتدخل بنك الجزائر الذي كان يمارس نشاط مكثف من خلال تدخله في السوق النقدية وقيامه بأغلب الصفقات على مستوى هذا السوق.

3.مزادات القروض

انطلاقاً من سنة 1995 أصبحت تقنية المزادة الأسلوب المفضل لبنك الجزائر لتنظيم السيولة البنكية وزيادة حجم المزادات.

4. أداة استرجاع السيولة¹

تعتبر أداة استرجاع السيولة إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع البنكية لدى البنك المركزي، وتخفيض معدل استرجاع السيولة من شأنه أن يقلل الحافز لدى البنوك في وضع الفوائد لدى بنك الجزائر، وقد أنشأت هذه الأداة سنة2002، بمعدل 2075% لينخفض هذا المعدل إلى 2% في سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية، وابتداء من منتصف جانفي 2013 استخدم بنك الجزائر أداة استرجاع السيولة لسنة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5% بهدف امتصاص أكبر للسيولة في البنوك ولضمان تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدي واحتواء أثرها التضخمي.

المطلب الثالث: الإصلاحات النقدية في الجزائر

مر الجهاز المصرفي بعدة مراحل، والتي كان من أهمها مرحلة الإصلاحات لسنة 1990 أين عرف انفتاحاً على العالم الخارجي، وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك اجنبية ومؤسسات مالية غير مصرفية، ويشكل هذا الجهاز عصب الاقتصاد الوطني بوصفه الممول الاساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

¹-رتيبة فنغور، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

أولاً. الإصلاحات المصرفية الجزائرية قبل قانون النقد والقرض

1. المرحلة الأولى 1971-1985

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم اسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، حيث تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة للبنوك، من خلال ماورد في مادة 07 لقانون المالية لسنة 1971 ومن بين تلك الطرق نذكر:¹

-قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة اصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛

-قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل بنك الجزائر للتنمية؛

-التحول عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الوزارة المالية.

-المبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة:²

- مبدأ مركزية الموارد المالية، حيث على أساسه يتم حصر الموارد المالية في الخزينة العمومية والبنوك التجارية بغرض استغلالها بشكل أمثل.
- التوزيع المخطط للاتئتمان: حيث اسندت عملية الوساطة المالية للبنوك وقسمت الاستثمارات إلى:
 - ✚ استثمارات المشاريع العامة: تمويل مباشر من طرف الخزينة العمومية.
 - ✚ استثمارات منتجة طويلة الأجل: يتم تمويلها على حساب موارد الخزينة العمومية.
 - ✚ استثمارات منتجة متوسطة وقصيرة الاجل: تمول بواسطة البنوك.
- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها الوسيط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات مع التزامها بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي ووزارة المالية، تتضمن كيفية استعمال المؤسسات للأموال.
- منع التمويل الذاتي: حيث لا يمكن للمؤسسات تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية فهي مجبرة على طلب التمويل من البنوك.
- تخصص البنوك: حيث يتخصص كل بنك في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع ولقد بدأت مع الثمانينات إصلاحات هيكلية.³

¹ -مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد10

حسبية بن بوعلی، الشلف، 2011 : 43.

² -عادل زقير، تحديث جهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009 : 129.

³ -السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل مسايرة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جا 2006 : 19.

2. المرحلة الثانية (1986-1989)

ومن اهم الاصلاحات في هذه المرحلة وسنوردها في التالي:¹

-إصلاحات 1986

في الإصلاح المالي لسنة 1976 لم يكن للجهاز المصرفي دور يذكر حيث اقتصر فقط على الاصدار ومراقبة الائتمان والمصرف لصالح السلطة فقط، وكانت الخزينة هي التي تقوم بالنشاط الائتماني الطويل الاجل بصفة مركزية، وتبقى البنوك عبارة عن شبابيك أو صناديق، بالإضافة إلى أزمة 1986 انهيار مداخيل الجباية البترولية ادت بالسلطات الى اعادة النظر في السياسة النقدية والتي تجسدت في ادخال اصلاح جذري على الوضعية البنكية من خلال القانون رقم 86-12 الصادر في 19 اوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.

-إصلاحات 1988 القانون رقم 06-88

لم يخلو قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

وعليه فان بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح انسجام البنوك والمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12.

وعلى الرغم من الإصلاحات المشار إليه إلا أنه ما يمكن قوله أن البنوك العمومية لم ترقى إلى الدور الجديد المنوط بها بسبب الإجراءات والقوانين المقيدة لا نشطتها، ولم يتعدى دورها كونها أصبحت مجرد أداة لعبور ومحاسبة التدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أصبحت التسهيلات الائتمانية تمنح بموجب قرارات إدارية مما ترتب على زيادة أعباء القروض المشكوك فيها مما أدى الى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العمومية، بل لجأت إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع، هذه الوضعية المزرية التي عاشتها المنظومة المصرفية جعلت السلطات المعنية تتدخل لإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ويجدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائرية.

¹ : ومة المصرفية والمنهج الاصلاحى، ملتقى وطني حول منظومة مصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004: 495.

ثانيا. الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض

1. مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض¹، الذي أعاد التعريف كليا لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، حيث ظهر تغير جذري، في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والاجراءات أو على مستوى التعامل والميكانيزمات، فضلا عن تغير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في اطار اقتصاد السوق².

كم وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين كما أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، والبنوك التجارية وظائفها تقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية عن الدائرة النقدية من خلال وضع لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وإرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جداول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكنتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة وضع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات³.

2. مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض

-مبادئ قانون النقد والقرض

يرتكز قانون النقد والقرض على عدة مبادئ تحدد عمله، وهو بذلك يعتمد عليها وكذا عدة اهداف يطمح إلى تحقيقها والسعي من اجلها وسنحاول أن نعرض أهم المبادئ التي يقوم عليها قانون النقد والقرض 90-10.

¹- مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي () 4 2006 :75.
²سليمان ناصر، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2 2015 :14.
³- هشام بورمة، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة سكيكدة، 2009 : 30.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أي تم اتخاذ القرارات النقدية تبعاً للقرارات الحقيقية، وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بل إن الهدف الأساسي هو تهيأت المواد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة ميزانية الدولة فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي من أجل تمويل عجزها.¹
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض (الائتمان): حيث لم تصبح الخزينة المسؤولة عن منح القروض لتمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض.²
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة: كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعل مستوى كل من وزارة المالية والخزينة، فالغي قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سمية بمجلس النقد والقرض.
- وضع نظام بنكي على مستويين: يعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية موزعة للقروض وهكذا يتسنى البنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك.
- إصلاح السياسة النقدية: لا يمكن الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور القانون 90-10.

-أهداف قانون النقد والقرض-

لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماط جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفساً جديداً لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت، ولعل أهم أبعاد وأهداف هذا القانون تتمثل فيما يلي:³

- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق لدولة.
- إنشاء قواعد سوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- خصص علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي.
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه لإجراءات سهلة وضعها بنك الجزائر ومنه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالي.
- التخلص نهائياً من مصادر المديونية والتضخم.

¹ -196.

² -المرجع نفسه : 197.

³ -همية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أ
والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 2004 : 13.

- اعادة تأهيل السلطة النقدية (اعطاء الاستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم للادخار والاستثمار، وبالتالي الوصول الى النمو المطلوب.

إن من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض، هي احداث علاقات جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة اخرى حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جميع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات.

3. هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض:

قام قانون النقد والقرض 90-10 بإنشاء هيئاتوميكانيزمات، من اجل ضمان حسن سير التنظيم النقدي والبنكي وتمثل هذه الهيئات في:

-البنك المركزي

تعرف المادة11 من قانون النقد والقرض90-10 البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون أنه يتعامل مع غيره بإسم بنك الجزائر ويخضع البنك المركزي إلى قواعد محاسبية تجارية بإعتباره تاجرا في علاقته مع غيره وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، ويسير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض.¹

-البنوك والمؤسسات المالية

- البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات التي تنحصر فيما يلي²:

🇩🇿 العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور.

🇩🇿 القيام بمنح القروض.

🇩🇿 توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

- المؤسسات المالية: يعرف كذلك قانون النقد والقرض المؤسسات المالية على انها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بأعمال مصرفيةما عدانلقي الأموال من الجمهور، وهذا يعني ان المؤسسات المالية، تقوم بعمليات القرض دون استعمال اموال الغير، فالمصدر الاساسي للأموال المستعملة تتمثل في رأس مالها وقروض المساهمة والادخار الطويل الاجل.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

- الفروع الأجنبية: إتاحة قانون النقد والقرض لإنشاء فروع للبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح تراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض، وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل، بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك تتواجد مقرها خارج الجزائر.

-هيئات الرقابة المصرفية الجزائرية¹

ان التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري، والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية، يستدعي أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة لضمان الإنسجام وإنضباط السوق المصرفية ولتحافظ على استقرار النظام المصرفي وتتكون من:

- **لجنة الرقابة المصرفية:** تعرف أيضا باسم اللجنة المصرفية، حيث نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء لجنة مصرفية مكلفة لمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة.
- **مركزية المخاطر:** نظرا لحرية المنافسة ما بين البنوك تتزايد المخاطر المترابطة بالنشاط المصرفي، وخاصة المترابطة بالقروض، وعلى هذا الأساس، يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى التقليل والحد من هذه المخاطر.
- **مركزية عوارض الدفع:** رغم أن هناك مركزية للمخاطر، إلا أن ذلك لا يلغى بشكل كامل المخاطر المترابطة بالقروض، ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد الذي يتميز بالتغيير وعدم الاستقرار تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن، وأثناء ذلك من المحتمل أن تحدث مشاكل على مستوى إسترجاع هذه القروض، ولذلك قام بنك الجزائر بموجب نظام رقم 92-10 المؤرخ في 22/3/1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع ورفض على الوساطة المالية تقديم كل المعلومات الضرورية لهما.
- **جهاز مكافئة شيكات بدون مؤونة:** تم إنشاء هذا الجهاز بموجب نظام 92-03 المؤرخ في 22/3/1992 حيث يعمل هذا الأخير على جمع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الملايين المعنيين.

¹- امكانيات رفع كفاءة الاداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسنطينة، 2012، 76-77.

ثالثا. الإصلاحات المصرفية بعد قانون النقد والقرض

لقد جاءت هذه الإصلاحات ظرف تميز بضعف أداء الجهاز المصرفي، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية

1. تعديل قانون النقد والقرض

بدأت الجزائر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التحرير المصرفي منذ بداية التسعينات، حيث يتم وضع عدد من البرامج في إطار الاستراتيجية الشاملة للإصلاح النقدي كما تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية المتمثلة في:

-الأمر 01-01 الصادر في 27-02-2001

يهدف إلى فصل مجلس النقد والقرض إلى جهازين¹:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يتكفل ويشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر والأمر 01-01 الذي يبقى ويحافظ على نفس التكوين للمجلس الإداري السابق لبنك الجزائر يعني(المحافظ يعين بقرار رئاسي مع 3 نواب، و3 موظفين بينهم المحافظ).
- الثاني يختلف عن الأول ويتمثل في مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي على دوره كمجلس إدارة البنك الجزائر.

-الأمر الرئاسي 03-11 الصادر في 26-08-2003

المتعلق بالنقد والقرض التي عرفها قانون النقد والقرض خاصة بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة(بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري والجزائري) وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات، حيث هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاث أهداف²:

- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته: عن طريق؛

🚩 فصل صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر .

🚩 توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، ذلك إضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي

بالإضافة إلى المحافظ ونواب وثلاثة موظفين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية "المادة 58 من الأمر

"11-03".

¹- محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في فترة 1995-2006 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 2010 :135.

²-فريدين جريبيح، حوكمة المصاريف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار تليجي، الاغواط، 2013 :132.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

- ✚ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك، بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.
- **تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:**
- ✚ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات (الاستخدامات) الخارجية والدين الخارجي.
- ✚ إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- ✚ التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبنك.
- **توفير أحسن حماية للبنوك وادخار الجمهور عن طريق:**
- ✚ تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرتها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين للشروط وقواعد العمل المصرفي.
- ✚ إنشاء صندوق التامين على الودائع الذي يلزم البنوك التامين على جميع الودائع.
- ✚ توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

2. النظام الصادر في 2004

يمثل النظام الصادر في 2004 إجراء مكملاً لخطوات إصلاح 2003 حيث تمثلت أهم القوانين في:¹

-الأمر رقم (01-04) الصادر في 04 مارس 2004

الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العالمية بالجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك ب500 مليون د ج وب10 مليون د ج للمؤسسات المالية، أما بصدور النظام رقم 01-04 أصبح على البنوك والمؤسسات المالية العامة بالجزائر إن تملك عند تأسيسها رأس مال محرراً كلياً ونقداً على الأقل 2,5 مليار د ج بالنسبة للبنوك و500 مليون د ج بالنسبة للمؤسسات المالية.

-الأمر (02-04):

الصادر في 4 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة بتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين (0% و15%) كحد أقصى.

-لأمر رقم (03-04):

الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص نظام الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، ويودع الضمان لدى بنك الجزائر.

¹ -بشير عيسى، عبد الله غانم، المنظومة المصرفية في ظل الإصلاحات، إنجازات وتحديات، مداخلة في الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، جامعة جيجل، 2005 : 09.

المبحث الثالث: انعكاس الازمة النفطية على أدوات السياسة النقدية

باعتبار الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بالعائدات النفطية فإن أي صدمة تمس أسعار النفط سيكون لها تأثير لامحالة على متغيرات الاستقرار النقدي، ولهذا سنتناول في هذا المبحث دراسة انعكاس أزمة انهيار أسعار البترول 2014 على أهم أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في أداة إعادة الخصم، الاحتياطي الإجمالي، السوق النقدي.

المطلب الاول: انعكاس أزمة انهيار اسعار النفط على أداة إعادة الخصم 2012-2019

حافظ بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم كوسيلة ممكنة، ولكن لم تعد هذه الآلية مستعملة من طرف البنوك اعتبارا من 2001 بالنظر إلى فائض السيولة الموجود والذي جعل لجوؤها إلى إعادة الخصم لدى بنك الجزائر امرا بلا معنى سواء من وجهة نظر تلبية الحاجات إلى السيولة من طرف هذه البنوك أو من وجهة نظر إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر وهو ما جعل المعدل يبقى بدون تغير منذ سنة 2004.

الجدول 13: يوضح تطور معدل إعادة الخصم وأسعار النفط في الجزائر ما بين 2012-2019

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل إعادة الخصم	4.00	4.00	4.00	4.00	3.50	3.75	3.75	3.75
اسعار النفط دولار للبرميل	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	54.12	71.44	64.49

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

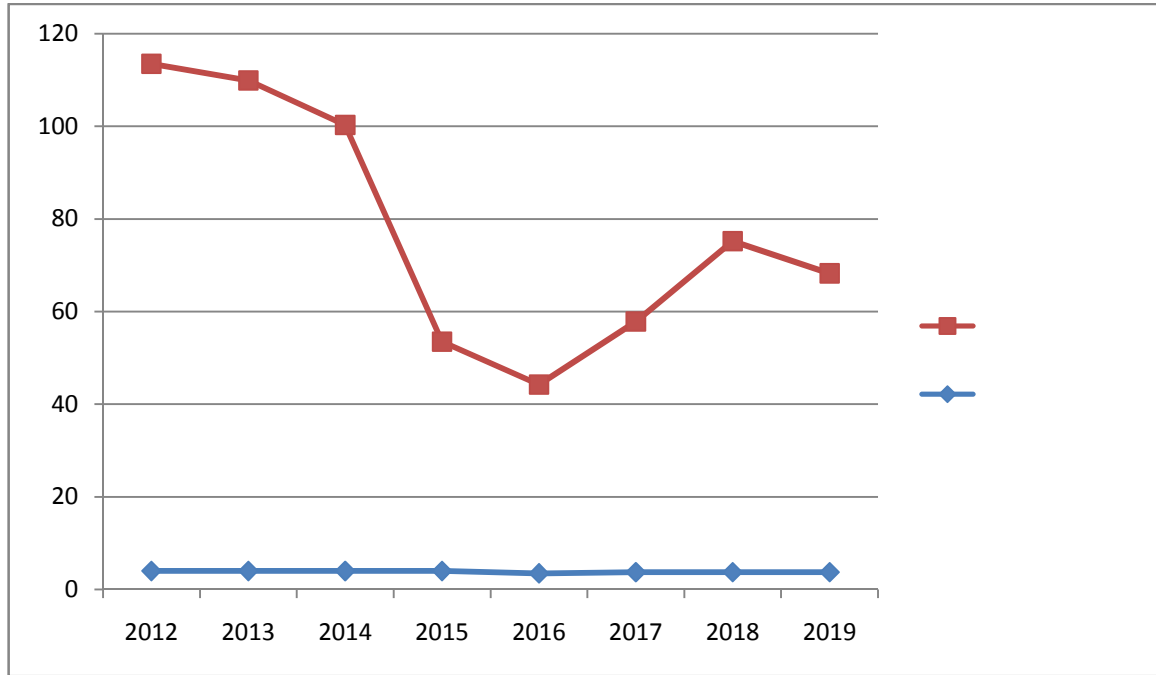
-النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

-احصائيات منظمة الاوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، ص 110.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن معدل إعادة الخصم عرف استقرار منذ سنة 2012 إلى غاية 2015 بمعدل 4.00 مليار دينار وبحلول سنة 2016 عرف معدل إعادة الخصم تراجع إلى حوالي 3.5 مليار دينار إلا أنها ارتفعت بنسبة ضئيلة إلى غاية 2019.

الشكل 06: تطور سعر البترول ومعدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.
- إحصائيات منظمة الأوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، ص 110

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل إعادة الخصم عرف استقرار منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 بمعدل 4.00 مليار دينار، في حين أن أسعار النفط واصلت اتخاذ منحني تنازلي بداية من 2012 وبدأت بالانخفاض المفاجئ لتصل إلى غاية 96.29 دولار للبرميل في سنة 2014 وتزايد حدثها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند 30 مليون برميل في اليوم ليبلغ سعر سلة الخامات الاوبك في النصف الاول من سنة 2015 حوالي 50 دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من 5 سنوات وهو 49.49 دولار للبرميل خلال شهر جانفي 2015 إلى أن وصل إلى حدود 40.76 دولار للبرميل بداية 2016 وبذلك انعكس على معدل إعادة الخصم بالإنخفاض ليصل إلى معدل 0.5 مليار دينار من سنة 2014 الى غاية سنة 2016 ثم عاد إلى الإرتفاع بمعدل ضئيل بحلول 2017 إلى غاية 2018 وذلك راجع إلى التحسن في سعر البرميل من النفط الذي وصل إلى حدود 64.49 دولار للبرميل في أواخر 2019 الذي انعكس بالإيجاب على معدل إعادة الخصم حيث عرف بالثبات حتى اواخر 2019.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

المطلب الثاني: انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط على أدوات الاحتياطي الاجباري 2012-2019

أداة الاحتياطي الإجبارية عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية منذ استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسمه هذه البنوك وتعتبر الاحتياطات الإجبارية الدنيا وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية.

الجدول 14: يوضح معدل حساب الاحتياطي الاجباري في الجزائر ما بين 2012-2019

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدلا الاحتياطي الاجباري	11.00	12.00	12.00	12.00	8.00	4.00	10.00	10.00
اسعار النفط دولار للبرميل	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	54.12	71.44	64.49

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص17.

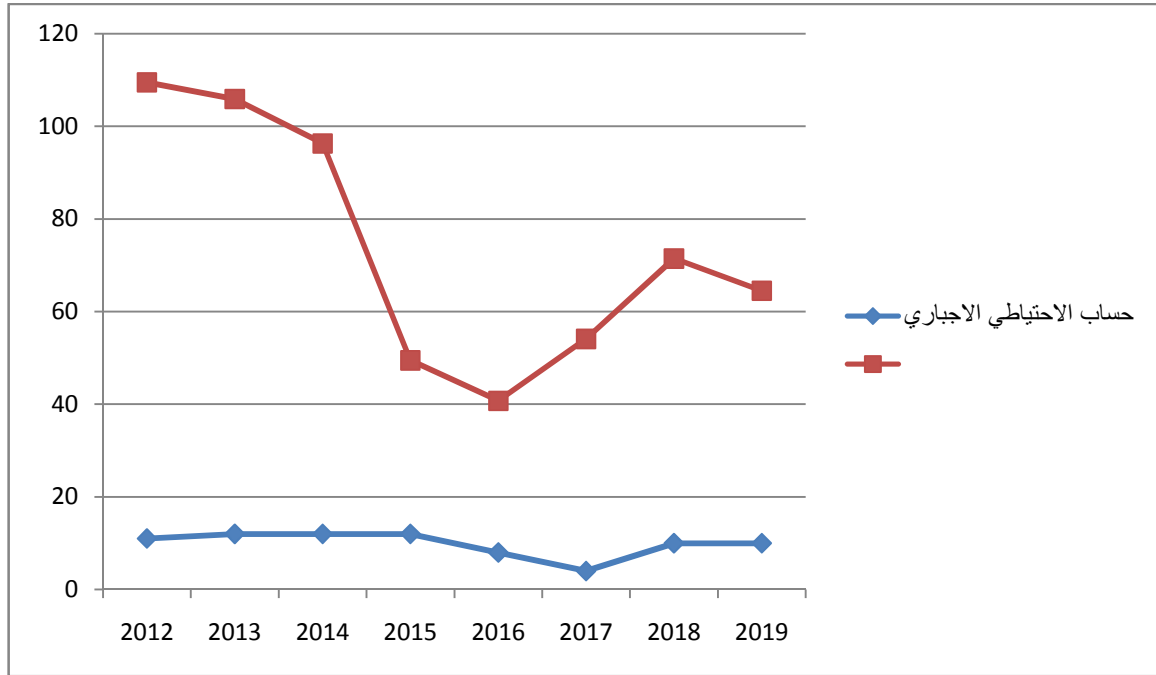
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص17،

-إحصائيات منظمة الاوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (اوبك)، ص110.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الإجباري تدبب خلال سنوات 2012 إلى غاية 2019 بالانخفاض والارتفاع وكذا الثبات ففي 2013 ارتفع إلى حوالي 12.00 مليار دينار مقارنة مع سنة 2012 ليعرف بعد ذلك استقرار الى غاية سنة 2015، إلا أنه عاد إلى الانخفاض في سنوات 2016 و2017 بمعدل يصل إلى 4.00 مليار دينار، ثم ارتفع إلى 10.00 مليار دينار في سنة 2018 ليعرف بعد ذلك استقرار إلى غاية 2019.

الشكل 07: تطور سعر البترول ومعدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

-إحصائيات منظمة الاوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 110.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري عرف موجات بين الارتفاع والانخفاض، فقد شهد ارتفاع في سنة 2013 مقارنة ب 2012 بمعدل 1 مليار دينار وراجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول بحوالي 5 دولار للبرميل، ثم شهد ثبات في معدل الاحتياطي الإجباري من سنة 2013 إلى غاية 2015 بمعدل 12.00 مليار دينار وذلك بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته الجزائر في أسعار النفط خلال فترة 2013 إلى غاية 2016 ليصل إلى أدنى نسبة منذ 5 سنوات بمعدل 40.76 دولار للبرميل ، حيث في أوائل سنة 2015 شهد انخفاض كبير وحاد في معدل الاحتياطي الإجباري بمعدل 8 مليار دينار بعد 2017 شهد ارتفاع إلى غاية 2018 بمعدل 6 مليار دينار ثم شهدت استقرار إلى غاية أواخر 2019 مما أدى بالسياسة النقدية المساهمة الفعالة في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية وقد استهدفت هذه الزيادة في معدل وعاء الاحتياطي الإجباري أيضا في دعم الاستقرار المالي.

المطلب الثالث: انعكاس أزمة انهيار اسعار النفط على السوق النقدية 2012-2019

نشأت هذه السوق في الجزائر في جوان 1998 وعرفت اهتماما بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض واتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية وتفعيل نشاطها، لتصبح بعد ذلك اكثر تطورا من خلال اتخاذ اجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق.

اولا. تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

تطبيق آلية تسهيل الودائع المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة السيولة في النظام المصرفي في الجزائر والتي ظهرت في جوان 2005 وفق للتعليمية رقم 4-5 المؤرخة في 2005 التسهيلات الدائمة من الودائع لدى بنك الجزائر التي يتم القيام بها

الجدول 15: تطور أسعار النفط و تسهيلات الودائع المغلة للفائدة في الجزائر 2012-2019

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تسهيلات الودائع	0.30	0.30	0.30	0.30	0.00	0.00	-	-
اسعار النفط دولار للبرميل	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	54.12	71.44	64.49

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص17.

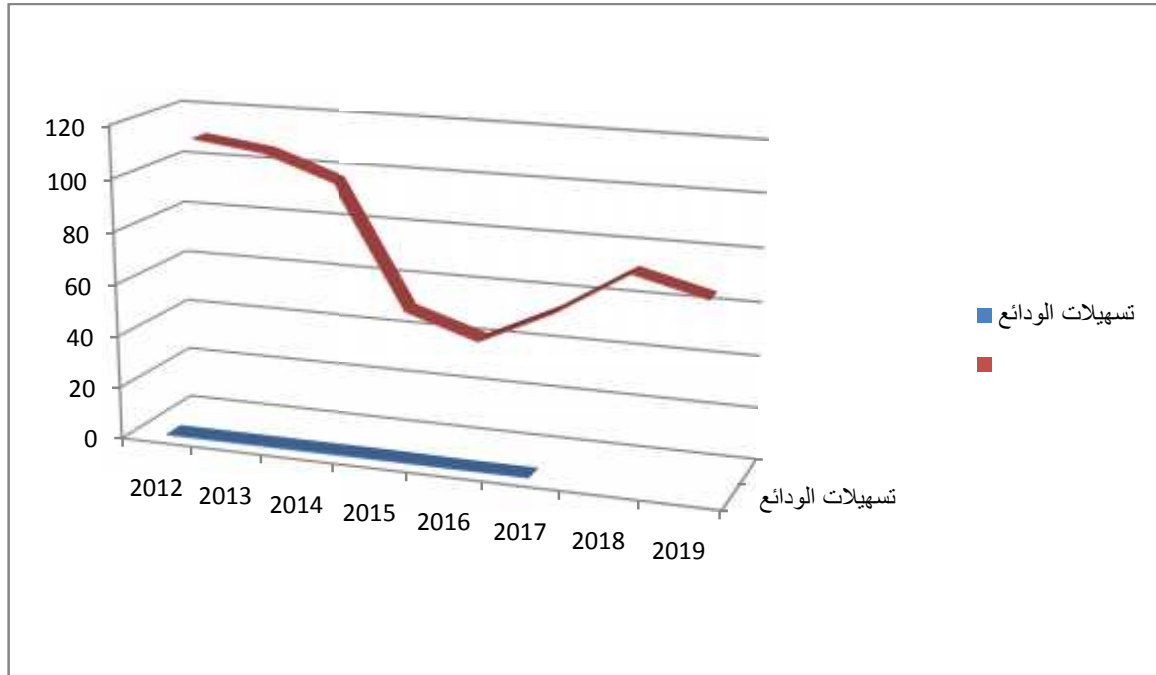
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص17.

-إحصائيات منظمة الاوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (اوبك)، ص.110

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل تسهيلات الودائع عرف ثبات في معدلته خلال سنة 2012 إلى غاية 2015 بمعدل 0.30 مليار دينار وسرعان ما عاد إلى الانخفاض سنة 2016 ليصبح معدوم القيمة الى غاية سنة 2019.

الشكل 08: يوضح تطور أسعار النفط و تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

-إحصائيات منظمة الأوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (اوبك)، ص 110.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن معدل تسهيلات الودائع المغلة للفائدة عرفت ثبات ب 0.30 مليار دينار من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 ثم عرف انخفاض حادا حتى وصلت إلى الإنعدام ب 0.00 مليار دينار من نهاية 2015 إلى غاية 2019 ما أثر ذلك على حجم السيولة في البنك المركزي بشكل مباشر.

ثانيا. استرجاع السيولة

من أحدث التقنيات التي يستخدمها البنك المركزي التي دخلت في التطبيق منذ 2002 من خلال أسلوب استرجاع السيولة في 7 أيام والتي يتم تدعيمها منذ 2005 بأسلوب استرجاع السيولة ل 3 أشهر وسنة 2013 لاسترجاع السيولة في 6 أشهر وبموجب هذه الأداة يعبر البنك الجزائري عن رغبته في امتصاص السيولة من السياسة النقدية.

: تحليل انعكاس أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على واقع السياسة النقدية

الجدول 16: يوضح معدل تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة 2012-2019 الوحدة: مليار دولار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	-	3.5	3.5
معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	-	-	-
معدل استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر	-	1.5	1.5	1.5	1.5	-	-	-
أسعار النفط دولار للبرميل	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	54.12	71.44	64.49

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص17.

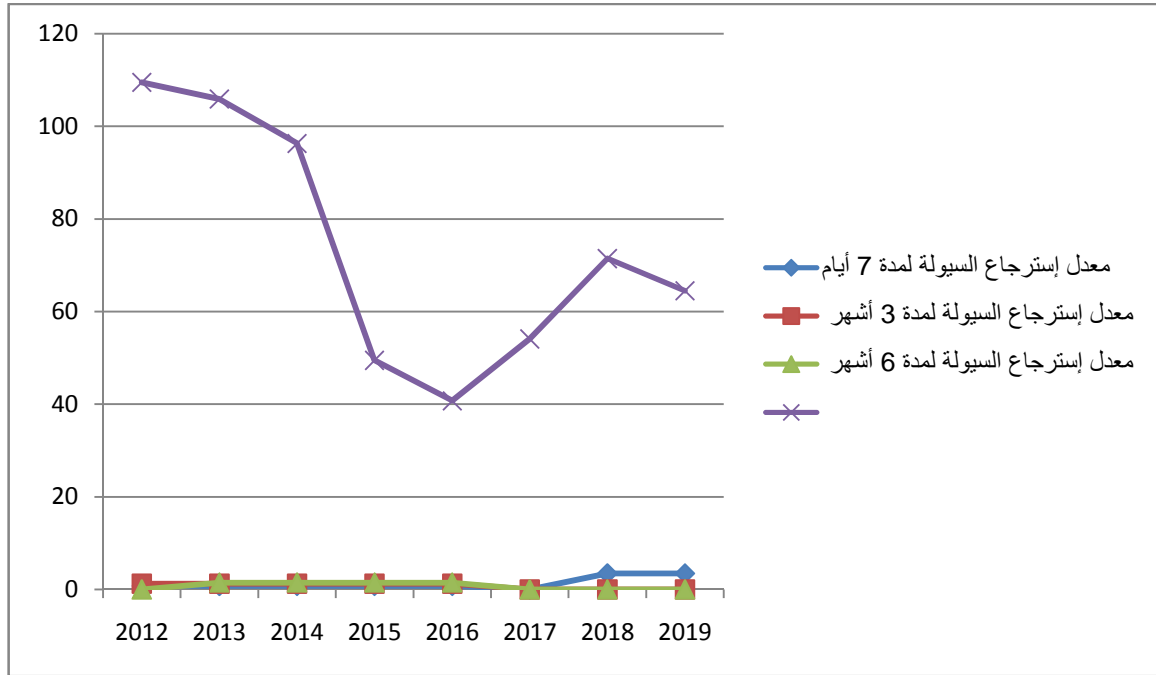
- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص17.

-احصائيات منظمة الاوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (اوبك)، ص110.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن معدل استرجاع السيولة (لمدة 7 أيام، لمدة 3 أشهر، لمدة 6 أشهر) عرف ثبات بمعدل (0.75، 1.25، 1.50) مليار دينار وذلك منذ سنة 2012 إلى غاية بداية 2017 في حين أن معدل السيولة ارتفع (لمدة 7 أيام) بمعدل 2.75 مليار دينار من بداية سنة 2018 إلى غاية سنة 2019.

الشكل 09: يوضح تطور أسعار البترول وحجم السيولة في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-المنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

-المنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 17.

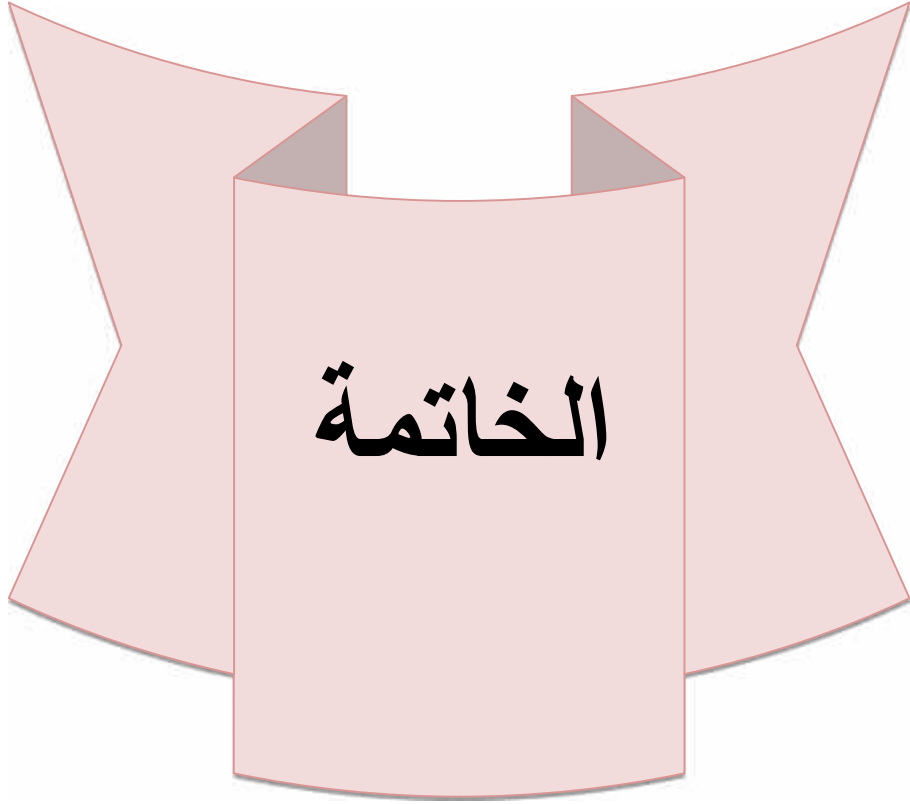
-إحصائيات منظمة الأوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 110.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أداة استرجاع السيولة الأكثر نشاطا عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الانخفاض والارتفاع، وأصبحت هذه الأداة فعالة في إطار عدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، حيث عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية استرجاع سيولة (لمدة 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر) تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع السيولة على وجه الخصوص تسمح لاسترجاع لمدة 3 أشهر و 6 أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقتراض في السوق النقدية بين المصارف والتي تعتبر مستقرة نسبيا (0.75، 1.25، 1.50) مليار دينار لتواصل بنفس الوتيرة إلى غاية 2017، في معدل السيولة لمدة 7 أيام شهد ارتفاع بنسبة معتبرة 20.75 مليار دينار في السنوات 2018-2019.

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا لهذا الفصل وجدنا أن السياسة النقدية هي التدابير والجراءات النقدية التي يتخذها البنك المركزي من أجل التأثير على المعروض النقدي باستخدام أدوات ووسائل، كما أن العملية النقدية في الاقتصاد النفطي مثل الجزائر ذات خصوصيات معينة لا توجد في اقتصاديات أخرى متنوعة. وإن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على السياسة النقدية، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط و الأزمات النفطية وهو ما تشهده الجزائر حالياً.



يعتبر النفط من السلع الممتازة في العالم تتأثر بأي ظرف اقتصادي أو بيئي، حيث أنه يمثل سلعة استراتيجية عالمية ودوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في صناعات متعددة، كما أن النفط كغيره من السلع له أسعار وأسواق نفطية تحدد الأسعار فيه كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة.

وتعد الجزائر من البلدان النفطية التي واجهت تحديات مالية صعبة، نتجت عنها مختلف الصدمات التي سببتها أسعار النفط في السوق العالمية، حيث يهتم الاقتصاد الوطني أساسًا على عائدات نفطية كركيزة أساسية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي أدى إلى تقييم مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر عامة والسياسة النقدية خاصة تبعًا للتطورات الحاصلة في أسعار البترول.

اعتماد الجزائر على هذا المورد الوحيد يضعها أمام معادلة صعبة مع كل تقلب أسعاره خاصة للانخفاض، من جانب آخر تعتبر السياسة النقدية ذات أهمية كبرى لاعتماد الجزائر على القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد في ظل ضعف بورصة الجزائر ومحدوديتها، ويعتبر النفط وتقلباته من بين العوامل المؤثرة على الاقتصاد الجزائري والذي يؤدي إلى فترات الرواج والكساد والتي على أساسها تتحدد طبيعة السياسة النقدية المتبعة إلى جانب عوامل أخرى، وعليه فإن تقلبات أسعار النفط سيكون لها تأثير على اتجاه السياسة النقدية في الجزائر.

1. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

🚩 النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم وتختلف نوعيته كما يختلف سعره الذي يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية؛

🚩 تسعير النفط في الأسواق النفطية ويكون انعكاس للطلب والعرض النفطي ومجموعة من المتغيرات والمحددات الاقتصادية والسياسية وتضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة في هذه السوق؛

🚩 يلعب النفط دور مهم في الاقتصاد الجزائري حيث يعتمد على العوائد المتأتية من الجباية النفطية مما يجعله رهينة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط وهذا ما ينعكس على السياسة النقدية؛

🚩 تأثير أسعار النفط على السياسة النقدية المعبر عنها بالمتاحات النقدية موجب حيث تستجيب السياسة النقدية لكل تغير حاصل في أسعار النفط؛

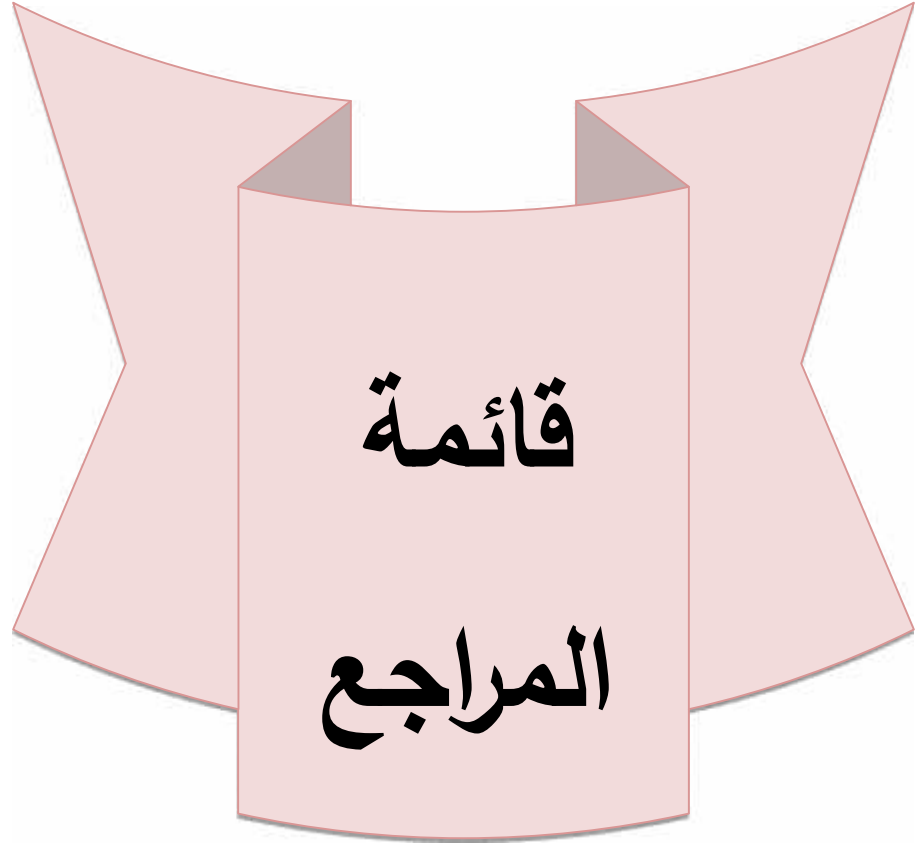
2. اختبار فرضيات الدراسة:

كاختبار لصحة الفرضيات التي تم طرحها تم التوصل إلى:

🌈 **الفرضية الأولى صحيحة:** هناك ارتباط بين الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري بعوائد قطاع النفط، فالإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويستمد تمويله من العوائد النفطية مما يثبت صحة الفرضية الأولى.

🌈 **الفرضية الثانية صحيحة:** وجود أثر كبير لأسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، وذلك لأن النفط هو المصدر الوحيد للمداخيل وبذلك يؤثر في وضع السياسة النقدية وتوجهاتها وأدواتها، وأهدافها، في ارتفاع أسعار النفط، تنتهج الحكومة سياسة نقدية توسعية وبانخفاض أسعار النفط تنتقل إلى سياسة انكماشية مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

🌈 **الفرضية الثالثة صحيحة:** هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والسياسة النقدية وهذا ما أثبتته الدراسة إذ استجابة السياسة النقدية في الجزائر إلى تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية من خلال تغير الأهداف وحتى الوسائل المستعملة كما أثبت النموذج التحليلي المستعمل تأثر السياسة النقدية بأسعار النفط من خلال الاستجابة الطردية للمتاحات النقدية مع أسعار النفط كما أثبت العلاقة المعنوية بينهما مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.



قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أولاً. الكتب

1. أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
2. بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990.
3. جمال خيضر، أيمن أبو خيضر، النقود والبنوك، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002.
4. حسين بن هاني، اقتصاد النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
5. خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
6. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
7. سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر ما بين (2000-2015) دراسة تحليلية وقياسية- الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2018.
8. سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك، الطبعة 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004.
9. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (مفهوم - الأهداف - الأدوات)، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
10. ضياء الناروز، أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي (المشكلة الاقتصادية - مظاهر الطاقة وأنواعها - النفط - الفحم - الغاز الطبيعي - التنمية المستدامة - الاقتصاد الأخضر - التنوع الاقتصادي)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.

قائمة المصادر والمراجع

11. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
12. عبد الله الطاهر، مرفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المحلية، الطبعة 2، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.
13. عبد الله عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
14. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافيا النفط و الطاقة، الطبعة 1، منتدى اقرأ الثقافي، 1981.
15. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة 1، الجامعة المقترحة، ليبيا، 2000.
16. متولي عبد الله، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة 1، دار الفكر، الأردن، 2010.
17. محمد بن محمد الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، طبعة 1، الرياض، 2007.
18. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة 1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
19. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، كمال أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، مصر.
20. مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر الجزائر، 1989.
21. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصاريف والنظرية النقدية، الطبعة 1، دار زهران للنشر والتوسع، 2013.
22. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة 1، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2005.
23. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسة الاقتصادية في الأداء المصارف التجارية، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
24. يسرى مهدي السمراي، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا.

2_ المراجع باللغة الأجنبية:

25. Albert CLo, Quelle CIE de lecture, in: RevueMed énergie, (méditerranéenne de l'énergie) Alger- N 14- janvier 2005.

ثانيا.المجلات

26. داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار-2010-2008، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
27. سارة برحومة، أمال موساوي، فطيمة منشر، أثر أزمة انهيار أسعار النفط في 2014 على واقع السياسة النقدية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإداري، المجلد 02، العدد01، المركز الجامعي بافلو، 2020.
- 28.سالمي محمد دينوري، دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6، جوان 2018.
- 29.سليمان ناصر، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة جزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2، 2015.
- 30.عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.
- 31.قصري محمد عادل، كرامة كمال، آفاق الدول المصدرة للنفط "الأوبك" ورهاناتها المستقبلية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد 37، 2019.
- 32.مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي (حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة، 2006.

ثالثا. المؤتمرات

- 33.بشير عيسى، عبد الله غانم، المنظومة المصرفية في ظل الإصلاحاتإنجازات وتحديات، مداخلة في الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، 2005.
- 34.بن علي بن عزوز عاشور كنوش، واقع المنظومة المصرفية والمنهج الإصلاحي، ملتقى وطني حول منظومة مصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع التحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004.

قائمة المصادر والمراجع

- 35.عزيزة بن سميثة، منجية بورحلة، السياسة النقدية في الجزائر واستهداف التضخم (بين الأداء والفعالية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.
- 36.علي فلاق، كمال باصور، فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2015)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.
- 37.فضيل رايبس، تراكم السيولة المصرفية، وانعكاساته على سير السياسة النقدية في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2015.
- 38.فاروق تشام، أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 2004.
- 39.محمد بوزيان وآخرون، مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.
- 40.مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أبريل 2008، جامعة شلف، 2009.

رابعاً. الرسائل الجامعية

- 41.مجلد ميلود، مجلة الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملاءة أكثر مع السوق، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2002.
- 42.بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015.
- 43.بوبكر مصطفى، محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في فترة 1995-2006، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

44. بوخلوط رقية، بومسحل وفاء، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2017)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2019.
45. حسني مبارك بعلي، إمكانيات رفع كفاءة الأداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسنطينة، 2012.
46. خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية - دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016.
47. رتيبة فنغور، دور سعر الصرف في السياسة النقدية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2014.
48. زغبي نبيل، أثر السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، 2012.
49. سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.
50. عادل زقير، تحديث جهاز المصرفي العربي لمواجهة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
51. عبد الرزاق حمزة، سياسة استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة سطيف، 2012.
52. فريدين جريح، حوكمة المصاريف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2013.
53. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

54. محمد فودو، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل مساهمة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
55. ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.
56. ميهوبي مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2012.
57. نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة، 2012.
58. هشام بورمة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة، 2009.

خامسا. النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1- النصوص القانونية

59. مصطفى ديبون، ما هو البترول؟، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-280، ماي 1981.
60. المادة 114 من قانون النقد والقرض.
61. الجريدة الرسمية، المادة 11 من قانون النقد والقرض، الصادر في 14/04/1990، العدد 16.

2- الوثائق الرسمية

62. علي مرزا، معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج -سلسلة الدراسات-، المركز العربي للأبحاث والدراسة السابقة، قطر، 2017.

قائمة المصادر والمراجع

سادسا. التقارير

62. إحصائيات منظمة الأوبك (2012-2017) على الموقع: www.statista.com.
63. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر.
64. التقرير الإحصائي السنوي 2019.
65. التقرير الإحصائي السنوي 2020.
66. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، Annual statistical report 2020.
67. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2020، التقرير السنوي لبنك الجزائر.

سابعا. المواقع الإلكترونية

<http://blogmontada.imf.org/?p=3350>

68. موقع شركة سوناطراك متاح على الموقع www.sonatrach.dz

ثامنا. مراجع أخرى:

69. نذير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية، محاضرات لطلبة، تخصص اقتصاد بنكي، 2018.
70. خالد بن راشد خاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.